|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| WO/PBC/26/7 |
| الأصل: بالإنكليزية |
| التاريخ: 15 مايو 2017 |

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السادسة والعشرون

**جنيف، من 10 إلى 14 يوليو 2017**

فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الثنائية 2018/19

*وثيقة من إعداد الأمانة*

1. اتخذت الجمعية العامة للويبو في دورتها السابعة والأربعين (الدورة العادية الثانية والعشرون) المعقودة في إطار سلسلة الاجتماعات الخامسة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو قراراً في مسألة المكاتب الخارجية الجديدة للويبو يلي بيانه (انظر الفقرة 258 من الوثيقة A/55/13 (التقرير العام الذي اعتمدته الجمعيات)):

"إن الجمعية العامة للويبو قررت:

"1. أن تعتمد المبادئ التوجيهية المرفقة بهذا القرار؛

"2. واعترافا منها بقدرة المنظمة المحدودة على فتح مكاتب خارجية جديدة ورغبة منها في اتباع نهج تدريجي ومحترس لدى إنشاء مكاتب خارجية جديدة، أن لا تفتح أكثر من 3 مكاتب خارجية في الثنائية خلال الثنائيتين 2016/17 و2018/19، رهن موافقة الجمعية العامة للويبو؛

"3. ولا يخل هذا القرار بأي قرار تتخذه لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة بشأن فتح مكاتب خارجية جديدة وفقا للمبادئ التوجيهية بعد تقييم خلال عام 2021؛

"4. وفيما يخص الفترة المذكورة في الفقرة 2، ينبغي أن تعطى الأولوية لأفريقيا. ولهذا الغرض، تُشجّع الدول الأعضاء على تقديم اقتراحاتها للاستضافة كي يُنظر فيها ضمن المبادئ التوجيهية."

1. وتوضح "المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية" تفاصيل المسار الواجب اتباعه من أجل "إنشاء شبكة مستدامة وذات حجم مناسب من مكاتب الويبو الخارجية تضيف قيمة وكفاءة وفعالية واضحة في تنفيذ البرامج وفقا للإطار القائم على النتائج للبرنامج والميزانية، وبطريقة منسقة ومتكاملة مع مقر الويبو الرئيسي وبنحو قد لا يمكن بخلافه تنفيذها من خلال العمليات في مقر الويبو الرئيسي". ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذا المسار الذي يشمل إرسال الدول الأعضاء إخطاراً برغبتها في استضافة مكتب خارجي واقتراحاً عن هذا المكتب في الوثيقة A/55/13. وتنص المبادئ التوجيهية على أن "تقدم الأمانة‎ ‏إلى‎ ‏اللجنة كذلك تقريرا تقنيا‎ ‏منفصلا،‎ ‏يستند‎ ‏إلى‎ ‏حقائق،‎ ‏عن‎ ‏المكتب‎ ‏الخارجي‎ ‏الجديد المقترح ومدى تماشيه مع‎ ‏هذه المبادئ‎ ‏التوجيهية". ويرد في مرفق هذه الوثيقة التقرير التقني المنفصل للمكاتب الخارجية الجديدة المقترح فتحها خلال الثنائية 2018/19. ويستند هذا التقرير إلى نموذج استمد من المبادئ التوجيهية واستُخدم لعرض التقرير التقني والوقائعي المنفصل بشأن المكاتب الخارجية الجديدة المقترح فتحها خلال الثنائية 2016/17، إبّان السلسلة السادسة والخمسين لاجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو (أكتوبر 2016). أما النص فهو منقول حرفياً من اقتراحات الدول الأعضاء. وترد توضيحات الأمانة بين *قوسين مربعين [...]* *(وبالخط المائل)*.

مستجدات منذ سلسلة الاجتماعات السادسة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو

1. اتخذت الجمعية العامة للويبو في دورتها الثامنة والأربعين (الدورة العادية السادسة والعشرون) المعقودة في إطار سلسلة الاجتماعات السادسة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو قراراً في مسألة المكاتب الخارجية الجديدة للويبو يلي بيانه (انظر الفقرة 126 من الوثيقة A/56/17 (التقرير العام الذي اعتمدته الجمعيات)):

"وفيما يتعلق بالبند 13 من جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية "فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو"، وبعد بحث الوثيقة A/56/15 وعملا بقرار الجمعية العامة لعام 2015 (الوثيقة A/55/13)، فإن الجمعية العامة قرّرت:

1. فتح مكتبين خارجيين للويبو في الجزائر ونيجيريا؛

2. ومواصلة المشاورات حول فتح مكتب خارجي واحد خلال الثنائية الحالية وثلاثة مكاتب خارجية في الثنائية 2018-2019 بالاستناد إلى الدعوة التي وجّهتها الأمانة للتقدم باقتراحات بهدف اتخاذ قرار حول المسألة أعلاه خلال الجمعية العامة لعام 2017 على أساس المبادئ التوجيهية."

1. وبناء على قرار الجمعية العامة للويبو بشأن المبادئ التوجيهية ومتابعةً لنتائج المشاورات مع رئيس الجمعية العامة بالإنابة السفير يانيس كاركلينس، سعت الأمانة إلى ضمان تنفيذ قرار الدول الأعضاء. وبعد تحليل المبادئ التوجيهية، وجهت الأمانة مذكرة (المذكرة المعممة 3726) بتاريخ 9 نوفمبر 2016 إلى وزراء الخارجية تماشياً مع المسار المبيَّن في المبادئ التوجيهية. ونظراً إلى أن لهذا المسار تأثيراً عملياً في الثنائية 2018/19، حُددت مهلة زمنية لتسلم إخطارات الدول الأعضاء واقتراحاتها بما يتفق مع المبادئ التوجيهية.
2. وحددت الأمانة في مذكرتها المهلة الزمنية لتسلم الإخطارات والاقتراحات استناداً إلى المتطلبات العملية لإعداد التقرير التقني المنفصل والقائم على الحقائق كي تنظر فيه لجنة البرنامج والميزانية خلال دورتها السادسة والعشرين المزمع عقدها في الفترة من 10 إلى 14 يوليو 2017. وطلبت الدول الأعضاء أن تكون وثائق لجنة البرنامج والميزانية متاحة باللغات الرسمية كلها قبل عقد الدورة بشهرين على الأقل. ومن ثم، سيتعين ترجمة التقرير وكل الاقتراحات المحتملة إلى كل اللغات الرسمية بحلول يوم 15 مايو 2017. واعتمدت الأمانة على الممارسات السابقة في مجال إعداد وثائق اجتماعات الويبو وعلى حجم الترجمة المتوقع في هذه الحالة لتحدد تاريخ 28 فبراير 2017 موعداً لتسلم الاقتراحات الخاصة بفتح مكتب خارجي جديد للويبو خلال الثنائية 2018/19 وفقاً للمبادئ التوجيهية.
3. وبعد حلول يوم 28 فبراير 2017، أعربت بعض الوفود عن شواغلها لعدم إرسال كل الدول الأعضاء المخطِرة اقتراحاتها الخاصة بالثنائية 2018/19. ومن ثم، أجرى رئيس الجمعية العامة للويبو بالإنابة، السفير يانيس كاركلينس، مشاورات مع المنسقين الإقليميين في جنيف أفضت إلى الاتفاق على تمديد أجل الإخطار بالرغبة في فتح مكتب خارجي خلال الثنائية 2018/19 حتى 10 مارس 2017 وتقديم اقتراحات فتح مكتب خارجي خلال الثنائية 2018/19 حتى 28 مارس 2017.
4. وأخطرت الدول الأعضاء التالية برغبتها في فتح مكتب خارجي للويبو خلال الثنائية 2018/19 حتى الأجل الجديد المحدد بيوم 10 مارس 2017:
5. أذربيجان
6. الهند
7. إيران (جمهورية – الإسلامية)
8. عُمان
9. جمهورية كوريا
10. رومانيا
11. المملكة العربية السعودية
12. تركيا
13. الإمارات العربية المتحدة
14. وقدمت الدول الأعضاء التالية اقتراحاتها لفتح مكتب خارجي للويبو خلال الثنائية 2018/19 بحلول المهلة الممتدة حتى 28 مارس 2017:
15. أذربيجان
16. الهند
17. إيران (جمهورية – الإسلامية)
18. عُمان
19. جمهورية كوريا
20. رومانيا
21. المملكة العربية السعودية
22. تركيا
23. الإمارات العربية المتحدة
24. وبناء على ذلك، فإن القائمة السابقة المؤلفة من 9 دول أعضاء هي القائمة النهائية لاقتراحات فتح مكتب خارجي للويبو خلال الثنائية 2018/19. ويمكن الاطلاع على كل هذه الاقتراحات عن طريق الصفحة الإلكترونية التالية المخصصة للدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية: <http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting_id=42294>.
25. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة:

إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى:

*"1" النظر في وثيقة "فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الثنائية 2018/19" (الوثيقة WO/PBC/26/7)؛*

*"2" وتقديم ما يتلاءم من التوصيات إلى الجمعية العامة بعد النظر في الوثيقة WO/PBC/26/7 وما تتضمنه من اقتراحات للدول الأعضاء.*

[يلي ذلك المرفق]

**اقتراحات بشأن فتح مكاتب خارجية للويبو**

[أذربيجان 2](#_Toc482049278)

[الهند 5](#_Toc482049279)

[إيران (جمهورية – الإسلامية) 13](#_Toc482049280)

[عُمان 17](#_Toc482049281)

[جمهورية كوريا 23](#_Toc482049282)

[رومانيا 27](#_Toc482049283)

[المملكة العربية السعودية 37](#_Toc482049284)

[تركيا 47](#_Toc482049285)

[الإمارات العربية المتحدة 52](#_Toc482049286)

**اقتراح بشأن فتح مكتب خارجي**[[1]](#footnote-1)

**اسم البلد الراغب في فتح مكتب خارجي:**

# أذربيجان

بصفة وطنية [x]  نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية [ ]

**إذا كان الاقتراح مقدم نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، فيرجى ذكر كل البلدان المعنية أو اسم المجموعة الإقليمية:**

*[لا ينطبق]*

**هل أُخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام للويبو كتابةً؟**

نعم [x]  لا [ ]

*(تنص الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "* *ينبغي لكل دولة عضو ترغب في استضافة مكتب خارجي بصفتها الوطنية، أو نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، إذا ما اتفق أعضاؤها على ذلك، أن تخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام بذلك كتابيا.")*

**مسوغات فتح مكتب خارجي**[[2]](#footnote-2)**:**

1. نظراً إلى المكانة الرائدة لجمهورية أذربيجان في المنطقة وموقعها الجغرافي المتميز وتنفيذها لمشروعات وبرامج واسعة النطاق، وإلى الدور المتزايد للملكية الفكرية في الابتكار والاقتصاد الإبداعي والتنمية المستدامة للصناعات القائمة على المعرفة، وإلى أهمية الملكية الفكرية بالنسبة إلى اقتصاد أذربيجان السريع النمو، *[تلتمس جمهورية أذربيجان]* إنشاء مكتب خارجي للويبو في جمهورية أذربيجان.

**الولاية المقترحة للمكتب الخارجي**2**:**

**الغرض**2**:**

1. ستكون ولاية المكتب الخارجي للويبو في جمهورية أذربيجان تمثيل المنظمة في البلاد وإزكاء الوعي لدى المجتمع المدني بشأن أنشطة الويبو والنظام الدولي للملكية الفكرية بوجه عام.
2. والهدف الرئيسي من المكتب الخارجي في أذربيجان هو تحسين فهم مسائل الملكية الفكرية واحترامها، وإزكاء الوعي بالملكية الفكرية، وتحسين أنظمة الملكية الفكرية، وتبسيط المسارات، وإعداد موظفين قادرين على تناول مسائل الملكية الفكرية في المكاتب الوطنية للملكية الفكرية، وإبراز صورة الويبو، وتوطيد تعاون الويبو مع المكتبين الوطنيين للملكية الفكرية في جمهورية أذربيجان – وهما لجنة الدولة للمواصفات والمقاييس والبراءات، ووكالة حق المؤلف.

**نطاق الأنشطة المقترح**2*(بما في ذلك الأنشطة الإقليمية إن وجدت[[3]](#footnote-3))***:**

1. ستشمل أنشطة المكتب الخارجي ما يلي: تعزيز أنشطة البحث والتطوير والتوعية في مجال الملكية الفكرية بين الويبو والحكومة والصناعات والقطاع الخاص والجمهور في جمهورية أذربيجان؛ وتقديم المساعدات القانونية والتقنية في مجال الملكية الفكرية؛ وتعزيز استخدام خدمات الويبو وتقديم المساعدة إلى المستخدمين؛ والتواصل مع مقر الويبو بشأن المسائل التي تؤثر في عمل المنظمة. وسيسعى المكتب أيضاً إلى تعزيز الابتكار والإبداع في المنطقة من خلال النهوض بالاستخدام الفعال للخدمات العالمية للملكية الفكرية مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ونظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، ونظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية.
2. وسيؤدي المكتب عدة مهام محددة منها توفير المعلومات والمساعدة لمستخدمي الملكية الفكرية. ويمكن للمكتب أن يؤدي عملاً محورياً في دعم الأنظمة العالمية التي تديرها الويبو بفضل توقيته المحلي واستخدامه اللغات المحلية.
3. وفضلاً عن ذلك، سيوفر المكتب الدعم لشبكة الويبو العامة للاستجابة لطلبات الزبائن. ونظراً إلى أن الويبو تتلقى آلاف المكالمات كل أسبوع بشأن مسائل الملكية الفكرية، فلا يسعها الرد على العديد منها بعد أوقات العمل الرسمية في مقر الويبو بجنيف بسبب اختلاف التوقيت؛ وعليه فإن إقامة هذا المكتب في المنطقة سيكون مفيداً للغاية لتعزيز خدمات الويبو العامة.
4. وإضافة إلى ذلك، سيتولى المكتب إدارة المواقع الشبكية المنسوخة لأنظمة الويبو المعلوماتية ومنصاتها وقواعد بياناتها بغية الإسهام في أمن المعلومات واستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث وتقاسم عبء العمل.
5. وسيقدِّم المكتب دعماً تقنياً إلى مختلف برامج المساعدة التقنية التي يديرها قطاع البنية التحتية العالمية في الويبو مثل تنفيذ نظام الأتمتة في مكاتب الملكية الفكرية، وإنشاء مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار بغية تزويد مكاتب الملكية الفكرية ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بمعلومات عن البراءات وغيرها من المسائل المتعلقة للملكية الفكرية، وتنفيذ نظام معلوماتي لإنشاء جمعيات تدعم إدارة حق المؤلف. وسيسهم ذلك أيضاً في تعزيز نقل التكنولوجيا.
6. وأخيراً وليس آخراً، سينفذ المكتب أنشطة بناء قدرات تتخذ أشكالاً عدة منها مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية ودورة تدريبية تقنية (لفائدة فاحصي البراءات أو العلامات التجارية أو الموارد التقنية المتعلقة بقواعد البيانات التقنية)، والمشاركة في دورات وبرامج أكاديمية، وتنظيم رحلات دراسية وتدريبية في مكاتب الملكية الفكرية بالخارج.

**إسهام المكتب الخارجي في تنفيذ برنامج الويبو**2**:**

1. يتمتع المكتب الخارجي في أذربيجان بمزايا كبرى من حيث تعزيز مشاركة البلد في الأنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تديرها الويبو بغية معالجة قضايا الملكية الفكرية معالجة أسرع بفضل الاستخدام الفعال لهذه الأنظمة، وتمكين الويبو من خدمة مصالح هذا البلد الكبير ومنطقته خدمةً أكثر استدامة وإنصافاً وفعالية، والمساعدة على بناء القدرات لاستخدام الملكية الفكرية في منطقة تهدف فيها غالبية الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية إلى استخدام قاعدة الموارد الغنية أساساً لإضفاء قيمة على الصناعات القائمة على المعرفة.

**المساهمة المقترحة للبلد المضيف في تشغيل المكتب الخارجي**[[4]](#footnote-4) *(مثل توفير المكاتب أو تغطية تكاليف المرافق أو الأمن)***:**

*[لم تحدد المساهمة المقترحة]*

**اقتراح بشأن فتح مكتب خارجي**[[5]](#footnote-5)

**اسم البلد الراغب في فتح مكتب خارجي:**

# الهند

بصفة وطنية [x]  نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية [ ]

**إذا كان الاقتراح مقدم نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، فيرجى ذكر كل البلدان المعنية أو اسم المجموعة الإقليمية:**

*[لا ينطبق]*

**هل أُخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام للويبو كتابةً؟**

نعم [x]  لا [ ]

*(تنص الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "* *ينبغي لكل دولة عضو ترغب في استضافة مكتب خارجي بصفتها الوطنية، أو نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، إذا ما اتفق أعضاؤها على ذلك، أن تخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام بذلك كتابيا.")*

**مسوغات فتح مكتب خارجي**[[6]](#footnote-6)**:**

1. لقد شقّت الهندُ طريقاً نحو تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة مع التركيز الكبير على الابتكار والارتقاء بالتكنولوجيا. وستوضح المؤشراتُ التالية الأساسَ المنطقي لإنشاء مكتب خارجي جديد في الهند.
2. وقد اعتُمدت سياسة وطنية شاملة بشأن حقوق الملكية الفكرية في 12 مايو 2016 تحت شعار "هند الإبداع، هند الابتكار" من شأنها أن تحفز الابتكار والإبداع في مختلف القطاعات فضلاً عن توفير رؤية واضحة لخارطة الطريق المستقبلية. والسياسة متاحة على الموقع الإلكتروني لإدارة السياسات الصناعية والترويج في الهند (‎DIPP‏) (<http://dipp.nic.in>).
3. وتُعتبر الهند ثاني بلدان العالم من حيث عدد السكان، وقد ظهرت أيضاً بوصفها أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم في عام 2015. فقد وقع اختيار تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2015 على الهند كمثال للبلدان المحققة للابتكار في وسط وجنوب آسيا في فئة الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. ويُقدِّم التقريرُ الهندَ بوصفها ممثلاً للبلدان "المحققة للابتكار" عن طريق تقديم سرد للكيفية التي صاغ بها البلدُ سياسة الابتكار الخاصة به على مر السنين وتقديم رؤية بشأن ما نجحت الهند في تحقيقه.
4. ويهدف مؤشر الابتكار العالمي إلى جمع الأوجه المتعددة الأبعاد للابتكار. وفي تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2016 الذي أصدرته الويبو في 15 أغسطس 2016، ارتفع ترتيب الهند 15 مكانة لتصل إلى المرتبة 66. وشدد تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2016 على أن "الهند مثال جيد لمساهمة السياسات في تحسين بيئة الابتكار". والهند أول البلدان اقتصادياً في منطقة آسيا الوسطى والجنوبية. ويعزى ذلك الإنجاز العظيم إلى ارتفاع مرتبة الجامعات حيث باتت الهند تحتل المرتبة الثانية من بين البلدان المتوسطة الدخل والمرتبة العشرين من الترتيب. والهند أول بلد اقتصادياً في وسط وجنوب آسيا ولا سيما بفضل قوة قطاع التعليم العالي والبحث والتطوير بما في ذلك الشركات العالمية المكرسة للبحث والتطوير وجودة المنشورات الجامعية والعلمية وتقدم السوق وتصديرها للخدمات المعلوماتية حيث تحتل المرتبة الأولى على العالم في ذلك المجال. وفيما يخص أسر البراءات، حقق البلد إنجازات عظيمة وبات يحتل المرتبة الثالثة من بين البلدان المتوسطة الدخل والمرتبة 37 من الترتيب. وتسجِّل الهند ابتكاراً عالياً مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي. وقد أعطى برنامج حكومة الهند المُسمّى "اصنع في الهند" دفعةً قويةً للصناعة التحويلية في الهند. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز بيئة الابتكار في الهند، وسوف يساعد الهند على تحقيق الريادة العالمية في اقتصاد المعرفة وفي التكنولوجيا.
5. وقد أطلقت حملة "الهند الناشئة" طاقات ريادة الأعمال لدى الشركات الناشئة، فالعقول الشابة والنبيهة توّاقة إلى الانطلاق والتقدم. ومن أجل حث الشركات الناشئة على حماية حقوق الملكية الفكرية، طرحت حكومة الهند خطةً لكي تُسهِّل على الشركات الناشئة حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم بدءاً من مرحلة إيداع طلبات حقوق الملكية الفكرية حتى انتهاء الطلبات (بما في ذلك المنح أو التسجيل).
6. وتُوفر مبادرة "الهند الرقمية" منصةً لأفراد الشعب كي يعرضوا عليها مواهبهم ويطرحوا أفكارهم بشأن طائفة متنوعة من الموضوعات. وقد وصلت الثورة الرقمية أيضاً إلى الابتكارات، ومن المتوقع حدوث المزيد والمزيد من الابتكارات في الهند في قطاعات مثل التعليم والزراعة والرعاية الصحية والبيئة في المستقبل القريب. ونتيجةً لذلك، من المرجح أن يزداد عدد إيداعات الملكية الفكرية زيادةً مطردةً.
7. وسوف يكون للابتكار التكنولوجي تأثير هدام على النماذج التقليدية التي عفاها الزمن، مما يُحدِث تغييرات مُستحسَنة تناسب العصر. ويحدث الابتكار حالياً في قطاعات عديدة في الهند بدءاً من المستحضرات الصيدلانية والسيارات والطاقة والرعاية الصحية وصولاً إلى الإعلام والحوكمة والتعليم. وتحتل الهند موقع الصدارة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والخدمات التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات. وقد تلقت الهند ثناءً كبيراً على الابتكار الخدمي في السنوات القليلة الماضية، وتطمح في الوقت نفسه إلى تسخير قوة الابتكار في المنتجات للمساهمة بشكل كبير في زيادة الطلب على خدمات الملكية الفكرية العالمية.
8. وتعمل الهند على الاستفادة من العائد الديمغرافي وسد الفجوة الابتكارية الموجودة بين البلدان النامية والعالم المتقدم. وسوف يتحقق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة الحقيقية في الهند بالابتكارات والتكنولوجيات والمنتجات والخدمات المحلية.
9. وإجمالي إيداعات الملكية الفكرية، لا سيما الإيداعات المحلية، في الهند في ازدياد دائم. على سبيل المثال، زادت إيداعات البراءات من قِبل المُقيمين من %18 في الثنائية 2005/2006 إلى %28 في الثنائية 2015-2016. ويمكن للمكتب الخارجي أن يُحفِّز مُودِعي البراءات المحليين في الهند ويشجعهم على إيداع المزيد والمزيد من الطلبات الدولية من خلال معاهدة التعاون بشأن البراءات عن طريق تقديم الدعم التفاعلي وما يلزم من توجيه، وتوفير إمكانية النفاذ إلى الموارد. وسوف يُؤدي هذا أيضاً إلى تعزيز موارد الويبو المالية.
10. أما العلامات التجارية فتزداد إيداعاتها على مر السنين، وقد تجاوز عددها 000 200 في عام 2013-2014، وأودع 060 283 طلباً في عام 2015-2016 أي بزيادة حادة نسبتها %35 مقارنة بالعام السابق. وكانت الإيداعات المحلية تمثل نحو %95 من مجموع الإيداعات على مدى السنوات القليلة الماضية. ويمكن تحفيز عدد كبير من هؤلاء المُودِعين الهنود، الذين لا يزالون مكتفين بالحماية المحلية، على حماية علاماتهم التجارية على الصعيد الدولي من خلال آلية الويبو في نظام مدريد التي أظهرت نتائج مُشجِّعة في الهند، إذا توفرت المرافق والموارد المباشرة من مكتب الويبو الخارجي المقترح في الهند. وقلصت مدة معالجة العلامات التجارية من 13 شهراً إلى شهر واحد قبل التاريخ المحدد في مارس 2017 دليلاً على التزام الهند بقضايا الملكية الفكرية.
11. ويُعتزم تقليص مدة معالجة البراءات البالغة حالياً 5 إلى 7 سنوات لتصل إلى 18 شهراً من عبء العمل بحلول مارس 2018. وتحقيقاً لذلك، عيِّن 459 فاحص براءات جديداً ومؤهلاً تقنياً في مجالات تكنولوجية متنوعة على أساس منتظم لتعزيز الخبراء المئة والثلاثين الحاليين. وستؤدي تلك الزيادة الكبيرة في تقليص مدة المعالجة تقليصاً جذرياً. وعدِّلت أيضاً القواعد الناظمة للبراءات من أجل تبسيط المسار ليصبح أيسر استخداماً. وسُمح باسترداد رسوم الفحص بعد سحب الطلب. وفُرضت جداول زمنية لضمان المعالجة السريعة ووُضع حد لعدد التأجيلات المقبول. ويمكن تحويل الطلبات إلكترونياً بين فروع مكتب البراءات.
12. وقد يسَّرت الهند بالفعل حماية حقوق الملكية الفكرية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والشركات الناشئة الذي يُسهم بشكل كبير في التقدم الصناعي في الهند عن طريق تقديم منتجات وخدمات مبتكرة، وكان هذا التيسير من خلال التخفيض الكبير لرسوم إيداعات حقوق الملكية الفكرية التي تدفعها هذه المؤسسات. وبدأ كثير من إدارات حكومة الهند تنفيذ برامج محددة لزيادة ترويج حقوق الملكية الفكرية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُكمّل تماماً الهدف الذي وضعته الويبو لهذه المؤسسات، إذا أُنشئ مكتب خارجي في الهند.
13. وتعزيزاً للتآزر بين مكاتب الملكية الفكرية، عُهد بإدارة قانون حق المؤلف لسنة 1957 وقانون تصميم تخطيط الدوائر المتكاملة من أشباه الموصلات لسنة 2000 إلى المنظمة ذاتها التي تشرف على البراءات والعلامات التجارية والتصاميم والمؤشرات الجغرافية. وسيؤدي ذلك تحقيق التكامل والتآزر بين مختلف مكاتب الملكية الفكرية والقوانين.
14. ومن ثمَّ فإن إنشاء مكتب خارجي جديد في الهند من شأنه أن يكون مكسباً لكلٍّ من الهند والويبو على المديين القريب والبعيد.

احتياجات المنتفعين بالملكية الفكرية في الهند

1. طلبات البراءات: زاد عدد طلبات البراءات المُودَعة في الهند من 466 17 في عام 2004 إلى 904 46 في عام 2016، أي قفز بنسبة %168. وقد تحسن أيضاً ترتيب الهند فانتقلت من المرتبة الحادية عشر إلى المرتبة السابعة خلال السنوات العشر الماضية من حيث إيداع الطلبات. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي مع زيادة معالجة الطلبات. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن أكثر من %70 من الطلبات يُودِعها مُودِعون أجانب فضلاً عن ازدياد عدد الإيداعات المحلية.
2. عضوية معاهدة التعاون بشأن البراءات: إن الفرص التي تتيحها العولمة والثورة الرقمية تعني أن كثيراً من الشركات الهندية الأخرى تتطلع إلى أن تجد لها موطئ قدم في الأسواق العالمية. وتقدم لها معاهدةُ الويبو للتعاون بشأن البراءات وسيلةً فعالةً ومُجدية من حيث التكلفة لحماية تكنولوجياتها الحديثة في نحو 151 بلداً.
3. وقد أصبحت الهند عضواً في معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 1998. وفي تلك السنة، أودع مخترعون هنود 14 طلباً دولياً فقط بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وبحلول عام 2014 تضاعف هذا العدد 100 مرة فوصل إلى 428 1 طلباً دولياً. وللتأكد من أن الشركات الهندية تستفيد استفادةً كاملةً من عضوية الهند في معاهدة التعاون بشأن البراءات، يعمل مكتب البراءات الهندي بنشاط على تبني الانتفاع بالخدمات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات والترويج لها لتوسيع نطاق النفاذ إلى مجموعة أكبر من الخدمات الفعالة من حيث التكلفة التي تبسط وتسهِّل عملية حماية البراءات دولياً.
4. إدارة البحث الدولي: أصبح مكتب البراءات الهندي في أكتوبر 2013 إدارةً للبحث الدولي وإدارةً للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، فانضمت الهند بذلك إلى 16 بلداً آخر في تأدية هذا الدور. ولذلك فإن الشركات الهندية تمتلك الآن إمكانية النفاذ الأسهل إلى خدمات الملكية الفكرية المحلية الفائقة الجودة بالإضافة إلى تلك الخدمات المتوفرة بالفعل من إدارات البحث الدولي الأخرى. وبقاعدة بيانات البراءات الخاصة بالمكتب بالإضافة إلى إمكانية النفاذ إلى قواعد بيانات أخرى في جميع أنحاء العالم، يوفر المكتب تقارير البحث في البراءات والتقارير التمهيدية بأعلى جودة وبأسعار تنافسية للغاية. وقد تلقى المكتب 1365 طلباً لتقارير البحث الدولي و35 طلباً للفحص التمهيدي الدولي حتى 31 مارس 2016. ولكن تلك الطلبات قد ازدادت إلى 2126 طلباً لتقارير البحث الدولي بحلول 31 يناير 2017.
5. بروتوكول مدريد: بانضمام الهند إلى هذا البروتوكول المتعلق باتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات في يوليو 2013، أصبحت الشركات الهندية تمتلك أيضاً إمكانية النفاذ إلى وسيلة بسيطة وفعالة من حيث التكلفة وسهلة الاستعمال لحماية علاماتها التجارية في الأسواق العالمية. وقد أصبح نظام مدريد بوابةً لدخول مُودعي الطلبات الهنود إلى الأسواق العالمية، كما أنه يفتح الباب أمام الشركات الأجنبية التي تسعى إلى إنشاء مؤسسات تجارية في السوق الهندية. وحتى 31 مارس 2016، ورد إلى سجل العلامات التجارية في الهند 632 23 طلباً دولياً يُعيِّن الهند، أي بزيادة نسبتها %17.6 على مدى عام واحد، ومن المرجح أن يتضاعف هذا العدد في السنوات المقبلة.

**الولاية المقترحة للمكتب الخارجي**2**:**

**الغرض**2**:**

1. والهدف العام الذي تسعى الهند إلى تحقيقه باستضافة مكتب خارجي هو تطوير نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال يُمكِّن من الابتكار والإبداع لصالح الهند والويبو والجهات المعنية الأخرى. كما أن فتح الويبو لمكتب خارجي في الهند من شأنه أن يُحسِّن نوعية الخدمات التي تقدمها الويبو وأن يُعزِّز أيضاً دور الويبو الفريد كمنظمة خدمات عالمية.
2. ووجود مكتب خارجي في الهند من شأنه أيضاً أن يُعزِّز قدرة الويبو على أداء مهامها الأساسية بالطرائق التالية:

"1" الترويج لأنظمة الويبو العالمية للملكية الفكرية ودعمها،

"2" والتنفيذ الفعال لأنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات،

"3" والترويج لمعاهدات الويبو،

"4" وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتواصل والتوعية.

**نطاق الأنشطة المقترح**2*(بما في ذلك الأنشطة الإقليمية إن وجدت[[7]](#footnote-7))***:**

مهام المكتب الخارجي المقترحة في الهند:

1. *[تتوخى الهند]*، بناءً على التقييم الأولي، أن يضطلع المكتب الخارجي في الهند بالمهام الآتية:

"1" تتمثل إحدى مهام الويبو الرئيسية في تقديم خدمات الملكية الفكرية العالمية. وتدر هذه الخدمات نسبة هائلة من إجمالي موارد الويبو المالية. ومن مهام الويبو الأساسية الأخرى تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وتحصل الويبو على %96 تقريباً من إيراداتها من رسوم الخدمات التي تقدمها في إطار أنظمتها العالمية للملكية الفكرية، ألا وهي معاهدة التعاون بشأن البراءات، ونظام مدريد للعلامات، ونظام لاهاي للتصاميم، ومركز الويبو للتحكيم والوساطة، إلخ. ويسهم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد بنحو %77 و%16 من إجمالي إيرادات الويبو. ولأن الهند عضو في كلٍّ من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، فإن مكتب الويبو في الهند سوف يوفر بيئة مواتية لخلق مزيد من الاهتمام بهذين النظامين، مما يؤدي إلى مزيد من إيداعات الملكية الفكرية فتنتج عن ذلك زيادة في إيرادات الويبو.

"2" ويتمثّل جزء أساسي من الخدمات التي تُقدِّمها الويبو فيما يخص أنظمتها العالمية للملكية الفكرية في توفير خدمات الإعلام والمساعدة لمستخدمي الأنظمة. على سبيل المثال، بلغ في عام 2015 مجموع الاستفسارات التي تلقتها الدائرة الإعلامية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات داخل شعبة الويبو القانونية للمعاهدة 192 11 استفساراً (رسائل بالبريد الإلكتروني، ومكالمات هاتفية، وفاكسات)، أيْ بمعدل 932 استفساراً في الشهر أو 45 استفساراً في اليوم. وكان %47 من تلك الاستفسارات في عام 2015 عن طريق الهاتف، أيْ ما يقرب من 438 مكالمة هاتفية في الشهر. وكان بالإمكان تحديد مصدر %91.7 من المكالمات الهاتفية في عام 2015. فبلغ عدد المكالمات المستلمة في عام 2015 التي *[استطاعت الهند]* تحديد مصدرها 458 5 مكالمة، منها 456 مكالمة (8.35%) من البلدان الآسيوية. ويمكن للمكتب الخارجي في الهند أن يؤدي خدمةً حيويةً لدعم أنظمة الملكية الفكرية العالمية الخاصة بالمنظمة في المناطق الزمنية الآسيوية بتكلفة ميسورة للغاية.

"3" وسوف يضيف مكتب الويبو الخارجي إضافةً قيمةً إلى شبكة الويبو العامة للاستجابة لطلبات الزبائن. ففي حالة اتصال شخص برقم الويبو العام قبل ساعات العمل في جنيف، يمكن تلقي المكالمة تلقائياً والرد عليها في الهند.

"4" وسوف يكون المكتب الخارجي في الهند قادراً على تقديم الدعم التقني فيما يتعلق بشتى برامج المساعدة التقنية التي تُدار في قطاع الويبو للبنية التحتية العالمية مثل إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي تجعل المعلومات المتعلقة بالبراءات وغيرها من المعلومات العلمية والتقنية متاحةً لمكاتب الملكية الفكرية والجامعات والمؤسسات البحثية في جميع أنحاء الهند وغيرها من البلدان النامية. وقد يكون تقديم الدعم التقني المكثف من خلال مكتب خارجي في الهند على يد خبراء تابعين للمكتب الخارجي المُقترح، وليس من خلال إرسال خبراء من المقر الرئيسي، أكثر فاعليةً من حيث التكلفة.

"5" ويمكن للمكتب الخارجي المقترح أن يوفر للويبو تكلفةً كبيرةً لتنفيذ شتى أنشطة تكوين الكفاءات مثل تنظيم المؤتمرات، والحلقات الدراسية التدريبية، ومدارس الويبو الصيفية، والتدريب التقني لفاحصي البراءات أو العلامات التجارية، والزيارات الدراسية، والتدريب في مكاتب البراءات الهندية. وهذا أمر لا بد منه لتقليل نفقات ميزانية الويبو، لا سيما نقات السفر والترتيبات اللوجستية الأخرى.

أهداف المكتب الخارجي المقترح في الهند

1. فيما يلي أهداف المكتب الخارجي المقترح في الهند:

"1" الترويج لخدمات الويبو العالمية مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، إضافةً إلى التنسيق مع الحكومة للانضمام إلى أنظمة أخرى في السنوات القادمة،

"2" وتقديم خدمات تتسم بالكفاءة في الوقت المناسب للمستخدمين ومُودِعي الطلبات في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، وقواعد البيانات العالمية مثل ركن البراءات (PATENTSCOPE) وقاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم وقاعدة البيانات العالمية للتصاميم، بالإضافة إلى خدمات مركز الويبو للتحكيم والوساطة،

"3" والتعاون مع إدارة السياسة الصناعية والترويج (DIPP)، ومكاتب الملكية الفكرية الهندية بما في ذلك مكتب المراقب العام للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية، إضافةً إلى مسجل حق المؤلف، والصناعات الهندية، والمؤسسات التجارية، ورابطات الصناعات، والغرف التجارية من أجل تطوير وتعزيز مشروعات الشراكة العالمية الخاصة بالويبو مثل مشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء WIPO GREEN ومشروع الويبو المتعلق بالبحث WIPO RE:SEARCH،

"4" والتنسيق مع إدارة السياسة الصناعية والترويج (DIPP)، ومكاتب الملكية الفكرية الهندية بما في ذلك مكتب المراقب العام للبراءات والتصاميم والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية، إضافةً إلى مسجل حق المؤلف، ومساعدة مقر الويبو الرئيسي على القيام بأنشطة لتطوير قاعدة بيانات معارف الويبو "IP Advantage"،

"5" والتعاون مع معهد راجيف غاندي الوطني لإدارة الملكية الفكرية (RGNIIPM) لترويج أنشطة أكاديمية الويبو لفائدة مكاتب الملكية الفكرية في المنطقة بأكملها بما في ذلك آسيا الوسطى في مجالَي تنمية الموارد البشرية وتكوين الكفاءات.

"6" والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الهند لتنظيم أنشطة برامج التوعية في إطار التعاون فيما بين الوكالات،

"7" ومساعدة المقر الرئيسي على التنسيق مع خبراء في الملكية الفكرية وواضعي سياسات من الهند من أجل الاستفادة من خبرة الهند في استخدام أنظمة الملكية الفكرية من أجل الابتكار من خلال مشاركة هؤلاء الخبراء في الاجتماعات،

"8" ودعم الخدمة التي تقدمها الويبو على مدار الساعة خلال الإطار الزمني المُخصَّص.

ارتباط أهداف الويبو الاستراتيجية بأهداف المكتب الخارجي المقترح في الهند:

|  |  |
| --- | --- |
| **أهداف الويبو الاستراتيجية** | **أهداف المكتب الخارجي المقترح في الهند** |
| ثانياً. تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول | نعم |
| ثالثاً. تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية | نعم |
| سابعاً. الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية | نعم |
| ثامناً. آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح | نعم |
| رابعاً. تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها | نعم |

**إسهام المكتب الخارجي في تنفيذ برنامج الويبو**2**:**

1. وفتح مكتب خارجي للويبو في الهند من شأنه أن يضيف قيمةً وكفاءةً وفعاليةً لتنفيذ البرامج بطريقة منسقة. والمكتب الخارجي المُقترَح من شأنه أن يُكمِّل العمل الذي يُضطلع به في مقر الويبو في جنيف. وسوف يحدث ذلك مع مراعاة عدم ازدواجية العمل، ومع مراعاة الاستغلال الأمثل لموارد الويبو. وسوف يكون هذا المكتب فعالاً من حيث التكلفة وسوف يلبي الحاجة المتزايدة لخدمات الملكية الفكرية في الهند، ومن ثمَّ سوف يؤدي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية الشاملة في البلد وسوف يُعزِّز اقتصاد الهند القائم على المعرفة. وسوف يكون المكتب المُقترَح جزءاً لا يتجزأ من إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج وإطارها التنظيمي.
2. وتعتقد الهند أن إنشاء مكتب خارجي جديد في الهند من شأنه أن يضيف قيمةً هائلةً لوضع الويبو الحالي، عن طريق المزايا الآتية:

"1" سوف يُنشئ آلية تواصل قوية مع أصحاب المصالح المحليين في الهند، ولا يمكن إنشاء هذه الآلية من خلال الزيارات والبعثات غير المنتظمة. ومن المُرجَّح أن يسهم المكتب الخارجي في تحقيق تعاون مكثف بين الويبو وحكومة الهند لتلبية مطالب المنتفعين بخدمات الويبو،

"2" وسوف يساعد على تحقيق وفورات كبيرة في نفقات السفر، لأنه سوف يقلل عدد البعثات التي يلزم أن تقوم بها أفرقة مقر الويبو الرئيسي للاضطلاع بشتى الأنشطة في الهند،

"3" وسوف يساعد وجود مكتب خارجي في الهند على عقد مزيد من الأنشطة مثل الحلقات الدراسية وحلقات العمل، مما يعزز تكوين الكفاءات وتوفير أنشطة المساعدة التقنية في الهند ووسط آسيا،

"4" وسوف تصبح تغطية الويبو الجغرافية أكثر شمولاً وعالميةً مع تعزيز شبكة زبائنها العالمية عن طريق تقديم خدمات الويبو التي لا يستطيع مقر الويبو الرئيسي تقديمها وحده،

"5" وسوف يكون المكتب الخارجي في الهند جزءاً لا يتجزأ من شبكة مكاتب الويبو العالمية كوسيلة لتقديم خدمات تتسم بالكفاءة في الوقت المناسب لأصحاب المصالح داخل الهند وخارجها.

1. وسوف يزداد بوجه عام رضا المستفيدين من خدمات الويبو، وسوف يزداد إنجاز العمل، مما يعزز صورة الويبو وسمعتها بوصفها المُقدم العالمي الأول لخدمات الملكية الفكرية.
2. يبلغ فارق التوقيت الزمني بين الهند ومقر الويبو في جنيف أربع ساعات ونصف الساعة في الشتاء وثلاث ساعات ونصف الساعة في الصيف. ونتيجةً لذلك، لا يمكن أن يتزامن من ساعات العمل الاعتيادية بين هذين الموقعين حالياً سوى ساعات قليلة. ويتسبب ذلك في تقييد كبير للتواصل الفعال في الوقت المناسب بين مقر الويبو والمؤسسات الهندية. ووجود مكتب خارجي للويبو في الهند من شأنه أن يزيل هذا العائق الكبير الذي يعوق تواصل الويبو مع الهند.
3. ولا يوجد في الوقت الحاضر سوى مكتب خارجي واحد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ألا وهو مكتب سنغافورة. ولا يعود على الهند أي فائدة مباشرة من وجود هذا المكتب الخارجي في سنغافورة، لأنه على خير تقدير يخدم منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقط. ولأن الطلب على خدمات الملكية الفكرية في الهند يزداد أضعافاً مضاعفة، فإن المكتب الخارجي المقترح في الهند سيكون في موقع جيد لتلبية الطلب المتزايد على نظام الملكية الفكرية في الهند، وسيكون أيضاً مفيداً في تحقيق أهداف الويبو العامة.

**المساهمة المقترحة للبلد المضيف في تشغيل المكتب الخارجي**[[8]](#footnote-8) *(مثل توفير المكاتب أو تغطية تكاليف المرافق أو الأمن)***:**

الاستدامة المالية/ حيادية الموازنة

1. عرضت حكومة الهند توفير مبنى مناسب دون مقابل للمكتب المقترح. وقد نقلت ذلك بالفعل وزيرة التجارة والصناعة في الهند إلى المدير العام للويبو (مرفق طيه نسخة من الخطاب). وسوف توفر أيضاً الأثاث والمعدات الأساسية، بالإضافة إلى الترتيبات الأمنية المناسبة لتشغيل المكتب. وسوف يُنظر أيضاً في منح امتيازات وحصانات مماثلة لتلك الامتيازات والحصانات والتسهيلات الأخرى الممنوحة للوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة فور اتخاذ قرار بإنشاء مكتب خارجي في الهند.
2. الموارد وفعالية التكاليف: إن المساهمات المالية والعينية المقدمة من الحكومة الهندية ستكون إحدى الفوائد الكبرى لإنشاء مكتب خارجي في الهند. والتقديم المجاني للمبنى سوف يزيح عن عاتق الويبو الالتزام الطويل الأجل المتعلق بالمبنى. وحينئذ سوف تُيسر الهند أيضاً التعاون مع الويبو لتشغيل المكتب واستخدامه في تعزيز قضية حقوق الملكية الفكرية في الهند وفي المنطقة بأسرها.

**اقتراح بشأن فتح مكتب خارجي**[[9]](#footnote-9)

**اسم البلد الراغب في فتح مكتب خارجي:**

# إيران (جمهورية – الإسلامية)

بصفة وطنية [x]  نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية [ ]

**إذا كان الاقتراح مقدم نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، فيرجى ذكر كل البلدان المعنية أو اسم المجموعة الإقليمية:**

*[لا ينطبق]*

**هل أُخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام للويبو كتابةً؟**

نعم [x]  لا [ ]

*(تنص الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "* *ينبغي لكل دولة عضو ترغب في استضافة مكتب خارجي بصفتها الوطنية، أو نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، إذا ما اتفق أعضاؤها على ذلك، أن تخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام بذلك كتابيا.")*

**مسوغات فتح مكتب خارجي**[[10]](#footnote-10)**:**

1. نظراً إلى القدرات الفريدة التي تتمتع بها جمهورية إيران الإٍسلامية في مجال الإنتاج الفكري، وإلى الإنجازات الهائلة التي حققتها في مجال الملكية الفكرية على الصعيدين الإقليمي والدولي والتي مكنتها من احتلال المرتبة الأولى في المنطقة خلال السنوات الماضية. وتعزى هذه الإنجازات أساساً إلى التركيز الوطني على حماية تطور العلم والتكنولوجيا والإنتاج الفكري في إطار وثيقة آفاق التنمية على مدى 20 عاماً (آفاق عام 2020)، وخارطة الطريق العلمية الشاملة للبلد، وقواعد السنة الثالثة والرابعة والخامسة من خطط التنمية الاقتصادية الخمسية التي أدت إلى نمو كمي ونوعي للطلاب والباحثين والجامعات.
2. وسعياً إلى تحقيق هذه الأهداف ونظراً إلى التركيز الوارد في الوثائق المذكورة على تنمية وتعزيز الملكية الفكرية في [ *إيران – جمهورية الإسلامية]*، قامت منظمة الدولة لتسجيل حجج الملكية والممتلكات في جمهورية إيران الإٍسلامية (مركز الملكية الفكرية) بوصفها الإدارة المختصة بتسجيل الممتلكات الصناعية وجهة الاتصال الوطنية التابعة لجمهورية إيران الإٍسلامية مع الويبو بترويج أهمية الملكية الفكرية في القطاعين العام والخاص، ولا سيما خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.
3. وإضافة إلى تنظيم برامج وفعاليات مشتركة مع الويبو، نظمت المنظمة المذكورة أكثر من 300 حلقة عمل وندوة في مختلف أنحاء البلاد بالتعاون مع حدائق العلوم والتكنولوجيا، وغرف التجارة الإقليمية والجامعات والهيئات والوكالات الأخرى المعنية.
4. وتجدر الإشارة إلى أنه حرصاً على النمو العلمي والتنمية في البلد وسعياً إلى الاستفادة من الإنتاج الفكري، شهدت حدائق العلوم والتكنولوجيا، التي تؤدي دوراً هاماً في تسويق الأفكار، نمواً مطرداً بحيث أصبحت هناك حديقة للعلوم والتكنولوجيا في جميع المحافظات تقريباً. ووفرت منظمة الدولة لتسجيل حجج الملكية والممتلكات في جمهورية إيران الإٍسلامية، المسؤولة عن إزكاء الوعي بالملكية الفكرية في القطاعين العام والخاص، تدريباً وطنياً على الملكية الفكرية وتدريباً دولياً على الملكية الفكرية، منه حلقة العمل المنظَّمة لفائدة فاحصي مكتب الملكية الصناعية في أفغانستان؛ وتلقت مؤخراً طلباً من مكتب الملكية الفكرية في طاجيكستان لتدريب فاحصي مكتب الملكية الفكرية في هذا البلد.
5. وتتمتع جمهورية إيران الإسلامية بتعاون ممتاز مع منظمة التعاون الاقتصادي، واستضافت الدورة الثالثة للجنة التنسيق لمنظمة التعاون الاقتصادي المعنية بالملكية الفكرية في طهران خلال هذا العام. واقترحت، في هذه الدورة، تنظيم حلقة عمل بشأن الملكية الفكرية باللغتين الفارسية والإنكليزية للمشاركين من جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، واعتُمد هذا الاقتراح في دورة مجلس التخطيط الإقليمي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي.
6. ونظراً إلى الأنشطة المذكورة آنفاً وخبرة إيران (جمهورية – الإسلامية) التي تتجاوز 90 عاماً في مجال تسجيل وحماية الملكية الفكرية وإلى المكانة المرموقة للبلد في المنطقة، أصبحت بلدان المنطقة تقترب منها للاستفادة من خبرائها وخبراتها.
7. ومع ذلك، أدت هذه القدرات وتعزيز وتنمية الملكية الفكرية في جمهورية إيران الإٍسلامية وزيادة احتياجات وطلبات تسجيل وحماية الممتلكات الصناعية على الصعيدين الوطني والدولي خلال السنوات الأخيرة، كما يتبين من الإحصاءات التي نشرتها الويبو، إلى زيادة طلبات البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية زيادة ملحوظة في عامي 2013 و2014. ومن ثم، أصبح مكتب إيران للبراءات والتصاميم الصناعية من أبرز 20 مكتباً في الدول الأعضاء في الويبو. وأدى تزايد معدل الطلبات إلى أن تحتل جمهورية إيران الإٍسلامية المرتبة الأولى من حيث حجم الطلبات في المنطقة في عام 2014.
8. ومن الجدير بالذكر أن الزيادة في الطلبات كانت نتيجة إزكاء الوعي العام بالملكية الفكرية وإرساء وترسيخ ثقافة احترام الملكية الفكرية في *[إيران جمهورية-الإسلامية]*، وكذلك توفير البنى التحتية القانونية المحكمة، ومنها القواعد واللوائح المحدثة والشاملة في مجال الملكية الصناعية، والانضمام إلى اتفاقيات الملكية الفكرية خلال السنوات العشر الماضية، بما في ذلك أنظمة التسجيل الدولية، وهي اتفاق مدريد وبروتوكوله بشأن التسجيل الدولي للعلامات (نظام مدريد)، ونظام لشبونة بشأن التسجيل الدولي لتسميات المنشأ (نظام لشبونة) ومؤخراً، إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات (نظام البراءات الدولي).
9. ونظراً إلى زيادة الطلبات والاحتياجات لاستغلال وتسويق هذه الممتلكات، فلا شك في أن إنشاء مكتب خارجي للويبو في جمهورية إيران الإٍسلامية سيسهم إسهاماً جليلاً في تعزيز الملكية الفكرية وفي تحقيق أهداف المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جمهورية إيران الإٍسلامية نظراً إلى أنشطتها المبيَّنة آنفاً.
10. وتعدُّ جمهورية إيران الإٍسلامية إحدى الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأوبك. ويلي بيان مكاتب المنظمات الدولية القائمة في طهران: الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمعهد الثقافي لمنظمة التعاون الاقتصادي، وأمانة منظمة التعاون الاقتصادي، والفاو، والاتحاد البرلماني لأمانة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمنظمة الدولية للهجرة، والإيسيسكو، واليونيدو، ومركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لليونيدو، ومركز الأمم المتحدة للإعلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واليونسكو، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، وأمانة الجمعية البرلمانية الآسيوية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.
11. ونظراً إلى المكانة العلمية المتميزة لجمهورية إيران الإٍسلامية إذ توفر جامعات إيرانية عدة ماجستير في حقوق الملكية الفكرية، فإن إنشاء مكتب خارجي للويبو في طهران سيؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز أهداف المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جمهورية إيران الإٍسلامية.

**الولاية المقترحة للمكتب الخارجي**2**:**

**الغرض**2**:**

*[انظر الجزء المعنون "نطاق الأنشطة المقترح"]*

**نطاق الأنشطة المقترح**2*(بما في ذلك الأنشطة الإقليمية إن وجدت[[11]](#footnote-11))***:**

1. نطاق الأنشطة المزمع لمكتب الويبو في جمهورية إيران الإٍسلامية:
2. تقديم خدمات دعم محلية للأنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تديرها الويبو. وستكون أحد الأنشطة الرئيسية لهذا المكتب بعد إنشائه في (إيران جمهورية – الإسلامية) التعاون الوثيق مع المكتب الوطني (مركز الملكية الفكرية) على الإسهام في تحسين إنفاذ أنظمة الويبو وتعزيز فعاليتها، بما في ذلك نظام مدريد ونظام لشبونة ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات التي انضمت إليها جمهورية إيران الإٍسلامية، وكذلك توفير خدمات التسجيل لمقدمي الطلبات بناء على الأنظمة المذكورة آنفاً بالتعاون مع المكتب الدولي للويبو؛
3. توفير الدعم التقني فيما يتعلق بمختلف برامج المساعدة التقنية التي يديرها قطاع البنية التحتية العالمية التابع للويبو؛
4. بناء القدرات العامة وتنفيذ أنشطة تعاونية إنمائية أخرى؛
5. تقديم المساعدة التقنية والمشورة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية من أجل استخدام الملكية الفكرية لتطوير البلاد، وكذلك نقل التكنولوجيا. ويجب الإشارة إلى أن (إيران جمهورية – الإسلامية) لديها بعض المشاريع المشتركة مع الويبو، بما في ذلك مشروع السجاد، وبدأ تنفيذ مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار؛
6. المساعدة في تسويق الملكية الفكرية وتيسير الاتصال بين الصناعة والإدارات المعنية بالإنتاجات الفكرية؛
7. الاستجابة للأهمية المتزايدة اليومية للابتكار والإبداع والدور الذي يجب أن تؤديه الملكية الفكرية في الاقتصاد القائم على المعرفة في (إيران جمهورية – الإسلامية).

**إسهام المكتب الخارجي في تنفيذ برنامج الويبو**2**:**

*[انظر الجزء المعنون "نطاق الأنشطة المقترح"]*

**المساهمة المقترحة للبلد المضيف في تشغيل المكتب الخارجي**[[12]](#footnote-12) *(مثل توفير المكاتب أو تغطية تكاليف المرافق أو الأمن)***:**

1. التسهيلات المتاحة لإنشاء المكتب الخارجي للويبو في جمهورية إيران الإٍسلامية:

(أ) تقوم منظمة الدولة لتسجيل حجج الملكية والممتلكات في جمهورية إيران الإٍسلامية، التي تعدُّ، وفقاً للمادة 52 من قانون تسجيل البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، الإدارة المختصة بالملكية الصناعية وجهة الاتصال الوطنية في جمهورية إيران الإٍسلامية مع الويبو واتحادات الاتفاقيات المعنية، بضمان توفير كل التسهيلات اللازمة لإنشاء المكتب الخارجي للويبو في جمهورية إيران الإٍسلامية. وسيُخصص مبنى مناسب ومنفصل مساحته 500 متر مربع يقع بالقرب من مقر مركز الملكية الفكرية في طهران لهذا الغرض ويمكن توسيعه عند الاقتضاء في مرحلة لاحقة.

(ب) وفيما يتعلق بالنفقات الإدارية لهذا المكتب، فوفقاً للمادة 63 من قانون تسجيل البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، يمكن استخدام 50 بالمئة من عائدات النقد الأجنبي الناجمة عن التسجيلات الدولية لنظم الملكية الصناعية لتعزيز المكتب وتزويده بالمعدات. وتغطي منظمة الدولة لتسجيل حجج الملكية والممتلكات في جمهورية إيران الإٍسلامية جميع نفقات واحتياجات المكتب الخارجي للويبو فيها، وفقاً لسلطتها القانونية، من خلال استخدام المصادر الأساسية للإيرادات وغيرها.

**اقتراح بشأن فتح مكتب خارجي**[[13]](#footnote-13)

**اسم البلد الراغب في فتح مكتب خارجي:**

# عُمان

بصفة وطنية [x]  نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية [ ]

**إذا كان الاقتراح مقدم نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، فيرجى ذكر كل البلدان المعنية أو اسم المجموعة الإقليمية:**

*[لا ينطبق]*

**هل أُخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام للويبو كتابةً؟**

نعم [x]  لا [ ]

*(تنص الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "* *ينبغي لكل دولة عضو ترغب في استضافة مكتب خارجي بصفتها الوطنية، أو نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، إذا ما اتفق أعضاؤها على ذلك، أن تخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام بذلك كتابيا.")*

**مسوغات فتح مكتب خارجي**[[14]](#footnote-14)**:**

1. تنطلق رغبة سلطنة عمان في استضافة فتح مكتب خارجي بهدف تأسيس قاعدة داعمة للجهود المؤسساتية المتعاونة على بناء اقتصاد مبني على المعرفة.

*الاستراتيجية الوطنية للابتكار*

1. اعتمدت حكومة سلطنة عمان الاستراتيجية الوطنية للابتكار والتي تتلخص رؤيتها في وضع السلطنة ضمن أعلى 20 دولة في الابتكار بحلول عام 2040، وذلك من خلال نظام ابتكار وطني فعال لتنمية مستدامة، وركزت الاستراتيجية على ربط وتناغم السياسات الوطنية ذات العلاقة بالتنويع الاقتصادي، والتعليم، والبحث والتطوير، ونقل التقانة، والبنية الأساسية، وريادة الأعمال.

*الملكية الفكرية*

1. إحدى أهم الركائز الأساسية للاستراتيجية الوطنية للابتكار هي ركيزة الملكية الفكرية وتسويق المعرفة، وتعمل من خلال تواصل وتعاون مؤسساتي بين مختلف الجهات ذات العلاقة بالملكية الفكرية في السلطنة وهي وزارة التجارة والصناعة، ومجلس البحث العلمي، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الزراعة والثروة السمكية، ووزارة القوى العاملة، ووزارة السياحة، ووزارة التراث والثقافة، وجامعة السلطان قابوس، والهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والهيئة العامة للصناعات الحرفية، والمعهد العالي للقضاء، والإدارة العامة للجمارك، والهيئة العامة لتقنية المعلومات، بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص والمتمثلة في المكاتب القانونية والاستشارية الخاصة بالابتكار والملكية الفكرية، وصندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. لقد وضعت ركيزة الملكية الفكرية وتسويق المعرفة خطة عمل شاملة تضمنت رؤية تسعى من خلالها لتأسيس مجتمع معرفي معزز بنظام فعال لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الفردي والمؤسسي والوطني.
3. تترجم رؤية الركيزة أهداف استراتيجية معززة ببرامج تشغيلية لتفعيل وتمكين الابتكار وهي:
* بناء قدرات مؤسساتية لتقديم التوجيه والخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية، وتطوير سياسة الملكية الفكرية في سلطنة عمان.
* زيادة أعداد الريادات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على نماذج أعمال ذات قيمة مضافة وأصول ملموسة وغير ملموسة.
* هيئات ومؤسسات قانونية معززة بالمعرفة والإمكانيات والقدرات للتعامل مع مواضيع الملكية الفكرية.
* تحقيق عائد اقتصادي أكبر من البحوث عبر إدارة نقل المعرفة من المؤسسات البحثية إلى الأسواق التجارية.
* تحقيق فهم ووعي أكبر بإسهامات الابتكارات والإبداعات المبنية على الملكية الفكرية في المجتمع العماني.
1. تمتاز السلطنة بسياسة تشريعية شاملة ونافذة من الناحية القانونية في مجال الملكية الفكرية وهي عضو في اتفاقية برن، واتفاقية باريس، واتفاقية بروكسل، ومعاهدة قانون البراءات، ومعاهدة قانون العلامات، ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، ومعاهدة نيروبي، ومعاهدة بودابست، واتفاق لاهاي، وبروتوكول مدريد، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، علاوة على عضويتها في معاهدات متعددة الأطراف متعلقة بالملكية الفكرية ومن ضمنها الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، واتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية بما فيها اتفاق التريبس، والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي وغيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية ذات الصلة بالملكية الفكرية.
2. في ضوء التزام سلطنة عمان بجميع المعاهدات المنضمة إليها فلقد أصدرت القوانين واللوائح التنفيذية الداعمة والمساندة لتطوير نظام فعال للابتكار والاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية وهي:

• القوانين: النظام الأساسي للدولة المعدل بالمرسوم السلطاني رقم 99/2011؛ المرسوم السلطاني رقم 49/2009 بإصدار قانون حماية حق مستولدي الأصناف النباتية الجديدة؛ المرسوم السلطاني رقم 67/2008 بإصدار قانون حقوق الملكية الصناعية؛ المرسوم السلطاني رقم 65/2008 بإصدار قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة؛ المرسوم السلطاني رقم 81/2002 بإصدار قانون حماية المستهلك؛ المرسوم السلطاني رقم 29/2002 بإصدار قانون الإجراءات المدنية والتجارية؛ المرسوم السلطاني رقم 6/1980 بإصدار قانون حماية التراث القومي؛ قانون الجزاء العماني رقم 7/1974.

• اللوائح التنفيذية: قرار وزاري رقم 103/2015 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية مستنبط الأصناف النباتية الجديدة؛ قرار وزارة التجارة والصناعة رقم 103/2008 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة؛ قرار وزاري رقم 105/2008 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الملكية الصناعية.

*تعزيز خدمات دائرة الملكية الفكرية*

1. تعتبر دائرة الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة الجهة المسؤولة في السلطنة عن تقديم جميع الخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية بما فيها براءات الاختراع والنماذج الصناعية والعلامات التجارية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. لقد قامت وزارة التجارة والصناعة بتعزيز وتطوير خدمات دائرة الملكية الفكرية من خلال تنمية الموارد البشرية لاسيما في مجال فحص البراءات والنماذج الصناعية، واستقبال طلبات البراءات الدولية، والعلامات التجارية، وتتعاون السلطنة مع الويبو ومكاتب البراءات على تدريب الفاحصين الفنيين في هذا السياق، ولقد بدأت في إدخال البيانات البيبليوغرافية لطلبات براءات الاختراع باستخدام نظام IPAS بالتعاون مع الويبو.

*المؤسسات الداعمة للابتكار في سلطنة عمان*

مجلس البحث العلمي

1. يمثل إنشاء المجلس بموجب المرسوم السلطاني 54/2005 نقلة نوعية هامة في تاريخ التنمية العمانية المبنية على المعرفة، ويقوم المجلس على تنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه ودعمه بمختلف الوسائل الفنية والمادية، وتأسيس منظومة إبداعية تستجيب للمتطلبات المحلية والتوجهات العالمية وتعزز الانسجام الاجتماعي وتقود إلى الابتكار والتميز العلمي.
2. وقام مجلس البحث العلمي بإنشاء:

• **مركز عمان للموارد الوراثية والحيوانية والنباتية** عام 2012 بناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد لاستعراض الفرص المتاحة في السلطنة في حماية الموارد الوراثية العالمية، وتكمن مهمة المجلس في التشجيع على الاستغلال المستدام والتنوع الجيني في الحيوانات والنباتات والكائنات الدقيقة في عمان كمورد للتراث الطبيعي، كما يهدف إلى تطوير مركز تعاوني بجميع أنشطة الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، بالإضافة إلى مشاركة عمله مع عالم العلوم وبناء القدرات المحلية المعترف بها في مجال الموارد الوراثية، والترويج للأبحاث العالمية والابتكارات العملية والعلمية.

• **مجمع الابتكار مسقط**، ويعد من أبرز مبادرات مجلس البحث العلمي لتطوير البحوث العلمية والتشجيع على الابتكار بهدف تفعيل الربط بين القطاع الاكاديمي والخاص وبين مختلف شرائح المجتمع المحلي والعالمي، ويوفر المجمع بيئة حاضنة ومحفزة للباحثين والمبتكرين ورواد الأعمال من خلال تقديم الدعم المناسب وتوفير كافة الاحتياجات التي تسهم في تنمية القوى البشرية وتزيد دافعيتهم نحو البحث العلمي، فضلاً عن رفع مشاركتهم في استغلال المعارف وتطوير الأفكار والمنتجات القائمة على البحوث العلمية وتحويلها إلى ناتج محلي قائم على البحث العلمي والابتكار مما سيؤدي إلى تعزيز جهود الحكومة في تنويع الاقتصاد.

مركز الابتكار الصناعي

1. تم افتتاح المركز عام 2010م، ويهدف إلى إيجاد وسائل مستدامة لنشر ثقافة الابتكار في القطاع الصناعي في السلطنة بغرض تطوير الصناعات العمانية والارتقاء بها، ومساعدة القطاع الصناعي لتطوير منتجاته وزيادة قدرته الاستيعابية لدخول أسواق جديدة محلية وعالمية، كما يهدف المركز إلى دعم المشاريع الصناعية وربطها بمراكز البحوث المختلفة وإبراز منافع التعاون مع المجتمع البحثي المتمثل في الجامعات والمختبرات والمعاهد والمراكز العلمية.

الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)

1. انشئت الهيئة بموجب المرسوم السلطاني رقم 36/2013 وتتولى مهمة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الفنية والتدريبية والاستشارية المختلفة، وتعمل على غرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات القائمة، وزيادة قدرة المؤسسات على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والمساهمة في التنويع الاقتصادي ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة.

*الصناديق الداعمة لمشاريع ريادة الأعمال الوطنية*

صندوق الرفد

1. انشئ بموجب المرسوم السلطاني 6/2013، ويستهدف الشباب الباحث عن عمل والمهنيون والحرفيون في مجال الصناعات الحرفية والمرأة الريفية، ويتولى إعداد وتنفيذ برامج تمويلية للمشاريع الواعدة والموفرة لفرص العمل، وتمكين رواد الأعمال من تطوير أعمالهم التجارية وضمان تحقيق الاستقلال المالي والإداري لمؤسساتهم، وتعزيز القدرات التنافسية من خلال تطوير منتجات وخدمات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية.

*صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل القطاع الخاص*

1. هو إحدى مبادرات التنمية من أجل الشراكة برأسمال يصل إلى 250 مليون ريال عماني، ويساهم في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد رواد أعمال ومؤسسات جدد، ويسعى الصندوق إلى استثمار رأس المال والقروض المالية لتنفيذ استراتيجية المحاور الأربعة:
* ريادة الأعمال في الحرم الجامعي: ويستهدف كليات يتم اختيارها بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي من أجل إنشاء أنشطة تجارية صغيرة في الحرم الجامعي، بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال وإدارة أندية ريادة الأعمال من خلال أنشطة تدريبية وريادية.
* تمويل المشاريع بصورة سريعة ومرنة، وبفائدة مدعومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة تبدأ برأسمال 50 ألف ريال وحتى 300 ألف ريال عماني مع فترة سداد تمتد إلى 5 سنوات.
* الرعاية، من خلال المراقبة والتوجيه والدعم المحاسبي وتوفير البرمجيات القليلة التكلفة، وتعزيز المنافسة في السوق.
* توفير البيئة المواتية من خلال الشراكة والفرص الاستثمارية، والعمل مع المؤسسات الكبيرة في المشاريع الضخمة لاسيما في مجال النفط والغاز.

الصندوق العماني للتكنولوجيا

1. دشن الصندوق العماني للاستثمار في أكتوبر 2016م الصندوق العماني للتكنولوجيا برأسمال قدرة 200 مليون دولار أمريكي، ويركز على الاستثمار في المؤسسات الناشئة والأفكار الإبداعية المبتكرة في قطاع تقنية المعلومات في سلطنة عمان، ويهدف الصندوق من خلال ثلاثة صناديق استثمارية (المرحلة المبكرة، مرحلة التسريع، مرحلة النمو) إلى أن يكون مركزا للابتكار التقني في المنطقة وجعل عمان الوجهة المفضلة لرواد الأعمال المحليين والدوليين.

الشركة العُمانية لتطوير الابتكار القابضة ش م ع م

1. تأسست في عام 2016م من قبل مجموعة من الشركاء هم الصندوق الاحتياطي العام للدولة، وشركة النفط العمانية، ومجلس البحث العلمي، والشركة العمانية للاتصالات، وتستثمر العمانية لتطوير الابتكار في شركات التقنية المتطورة وتعزيز نقل التكنولوجيا، والاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية المتوفرة في السلطنة، الأمر الذي يساهم في توطين التقنية المتطورة في السلطنة ونمو الاقتصاد المبني على المعرفة.

**الولاية المقترحة للمكتب الخارجي**2**:**

**الغرض**2**:**

1. تهدف سلطنة عمان، من خلال استضافتها للمكتب الخارجي، إلى تطوير نظام شامل وفعال للملكية الفكرية يدعم تنفيذ وتحقيق رؤية وأهداف الاستراتيجية الوطنية للابتكار.
2. إن وجود مكتب خارجي في سلطنة عمان سوف يساهم في دعم مساعي الركيزة المؤسساتية للملكية الفكرية في إعداد استراتيجية وطنية للملكية الفكرية.
3. سوف يتعاون المكتب الخارجي من خلال وزارة التجارة والصناعة مع المؤسسات الداعمة للابتكار في السلطنة بهدف الترويج لخدمات الويبو، والتنفيذ الفعال لأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، وتحسين فهم مسائل الملكية الفكرية واحترامها وتحسين أنظمة الملكية الفكرية.

**نطاق الأنشطة المقترح**2*(بما في ذلك الأنشطة الإقليمية إن وجدت[[15]](#footnote-15))***:**

1. سوف تتمحور أنشطة المكتب الخارجي في دعم تنفيذ البرامج التشغيلية لخطة عمل ركيزة الملكية الفكرية في إطار الاستراتيجية الوطنية للابتكار.
2. إعداد وتطوير الموارد البشرية الوطنية من خلال برنامج وطني للتدريب والتعليم في مجال الملكية الفكرية يشمل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمؤسسات القانونية والقضائية.
3. برنامج تدريبي وتأهيلي للفاحصين في البراءات والعلامات التجارية والموارد التقنية المتعلقة بقواعد البيانات التقنية.
4. الدعم في إنشاء وتنفيذ نظام في مكاتب الملكية الفكرية وإنشاء مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار بهدف تزويد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بمعلومات عن البراءات وغيرها من المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية وتنفيذ نظام شبكة معلومات تسهم في تعزيز نقل التكنولوجيا.
5. تعزيز أنشطة البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية.
6. الدعم في إعداد برامج وحملات إعلامية وتوعوية مستدامة عن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للأعمال التجارية المبنية على الملكية الفكرية والأخطار الناجمة عن الأنشطة المتعلقة بالتزييف والقرصنة والتعدي على حقوق الملكية الفكرية.
7. الدعم على تطوير نظام فعال لادارة خدمات الملكية الفكرية استنادا إلى أفضل الممارسات في مكاتب الملكية الفكرية.

**إسهام المكتب الخارجي في تنفيذ برنامج الويبو**2**:**

1. سوف يسهم المكتب الخارجي في تحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية نظراً لالتزام السلطنة بتلك الأهداف في إطار الاستراتيجية الوطنية للابتكار.
2. تنفيذ المكتب الخارجي لبرامج الدعم الفنية في بيئة مؤسساتية متعاونة، سيؤدي إلى تطوير وتحديث أدوات ونماذج جديدة في مجال الملكية الفكرية.

**المساهمة المقترحة للبلد المضيف في تشغيل المكتب الخارجي**[[16]](#footnote-16) *(مثل توفير المكاتب أو تغطية تكاليف المرافق أو الأمن)***:**

1. ستقوم السلطنة بتوفير المكان للمكتب المقترح مع توفير الأثاث والمعدات الأساسية والترتيبات الأمنية المناسبة، وسوف تيسر السلطنة كذلك التعاون مع الويبو لتشغيل المكتب واستخدامه في تعزيز وتطوير نظام الملكية الفكرية في سلطنة عمان والمنطقة.

**اقتراح بشأن فتح مكتب خارجي**[[17]](#footnote-17)

**اسم البلد الراغب في فتح مكتب خارجي:**

# جمهورية كوريا

بصفة وطنية [x]  نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية [ ]

**إذا كان الاقتراح مقدم نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، فيرجى ذكر كل البلدان المعنية أو اسم المجموعة الإقليمية:**

*[لا ينطبق]*

**هل أُخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام للويبو كتابةً؟**

نعم [x]  لا [ ]

*(تنص الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "* *ينبغي لكل دولة عضو ترغب في استضافة مكتب خارجي بصفتها الوطنية، أو نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، إذا ما اتفق أعضاؤها على ذلك، أن تخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام بذلك كتابيا.")*

**مسوغات فتح مكتب خارجي**[[18]](#footnote-18)**:**

1. جمهورية كوريا (كوريا) هي أفضل مكان لتنفيذ أنشطة تستجيب للمطالب الحالية لمستخدمي خدمات الويبو العالمية الأساسية للملكية الفكرية والاستفادة من تجارب كوريا الفريدة في استخدام الملكية الفكرية لتحقيق النمو الاقتصادي. وسيفضي إنشاء مكتب للويبو في كوريا إلى فوائد عظيمة لأداء عالم الملكية الفكرية وسيعزز نظام الملكية الفكرية بتعزيز أسس الملكية الفكرية وبنية الأعمال العالمية.
2. وإن كل الدول الأعضاء في الويبو مسؤولة عن ضمان تمكين الويبو مكاتبها الخارجية من تنفيذ برامجها بأكثر الطرائق فعالية والحصول على نواتج ممتازة. ومن نافلة القول إن أهداف الويبو الرئيسية هي تطوير نظام عالمي للملكية الفكرية يحفز الابتكار والإبداع ويمكِّن البلدان النامية من الاستفادة من تلك الأنظمة العالمية للملكية الفكرية عن طريق تكوين كفاءاتها في مجال الملكية الفكرية ومن ثم إقامة دورة ابتكار فيها. ونظراً إلى ولاية الويبو، ينبغي أن تقع مكاتبها الخارجية حيثما دارت عجلة الابتكار. ومن نافلة القول إن ذلك الموقع يجب أن يكون زاخراً بمستخدمي خدمات الملكية الفكرية وبالدراية العملية والخبرة الكافية في الجوانب الإنمائية. وسيتولى مكتب الويبو الخارجي في كوريا تنسيق خدمات التواصل العالمية لتحسين تلك الدورة.

كوريا مركز قوة للملكية الفكرية

1. كوريا رائدة عالمية في الابتكار والإبداع من حيث استغلال نظام الملكية الفكرية. وتتميز كوريا حالياً عن غالبية البلدان بأنها تضم عدداً كبيراً من مستخدمي الخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك خدمات الويبو العالمية الأساسية للملكية الفكرية. ولا نقصد بذلك الطلب المحتمل نتيجة تعداد السكان أو التنمية الوطنية وإنما الطلب الحالي الفعلي الذي يتعين على الويبو وأوساط الملكية الفكرية الاستجابة له.
2. وبلغ عدد الطلبات بناء على معاهدة البراءات التي أودعها كوريون 626 14 طلباً في عام 2015 وهو خامس أكبر عدد في العالم. وفي حين أن غالبية البلدان المتقدمة بدأت تصل إلى حد الاستقرار من حيث طلبات معاهدة البراءات، لا تزال كوريا تشهد ازدياداً تدريجياً. ففي عام 2015 سجلت كوريا زيادة نسبتها %11.5 مقارنة بالعام السابق في حين بلغت الزيادة الإجمالية في طلبات معاهدة البراءات %1.7. وفضلاً عن ذلك، تعدّ اللغة الكورية، وهي لغة نشر بناء على معاهدة البراءات، خامس أكثر اللغات استخداماً في طلبات معاهدة البراءات.
3. وتحتفظ طلبات البراءات الكورية بالمرتبة الرابعة في العالم من حيث عدد الطلبات الذي بلغ 015 238 طلباً في عام 2015. وفي العام ذاته احتلت طلبات البراءات للمقيمين عن كل 100 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي (9610 طلبات) وعن كل مليون نسمة (3305 طلبات) المرتبة الأولى في العالم.
4. وفيما يخص التصاميم الصناعية، تحتل طلبات التصاميم الكورية المرتبة الثانية في العالم. وتحتل المرتبة الأولى من حيث عدد طلبات المقيمين عن كل 100 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي وعن كل مليون نسمة. وتحتل كوريا المرتبة الثالثة في العالم من حيث عدد الطلبات الدولية بناء على نظام لاهاي بمجموع 548 طلباً، والمرتبة الرابعة في العالم من حيث عدد التصاميم في طلبات لاهاي الدولية بمجموع 1282 تصميماً في عام 2015.
5. أما من حيث البحث والتطوير لتوليد الملكية الفكرية، فقد بلغت نسبة الإنفاق في كوريا على البحث والتطوير %4.3 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 وهي أعلى نسبة في العالم.

مساهمة كوريا في عالم الملكية الفكرية

1. خلال فترة قصيرة، تمكنت كوريا من استخدام الملكية الفكرية للانتقال من أقل البلدان نمواً إلى أكثر بلدان العالم تقدماً. ولولا مساعدة المجتمع الدولي لما تمكنت كوريا من ذلك والآن حان الأوان لأداء الدين بتقديم مساعدات مماثلة لأي بلد يود تحقيق التنمية المستدامة. ونعمل على ذلك بفعالية عن طريق نقل تجربة كوريا في استخدام الملكية الفكرية عبر قناة واحدة.
2. وفي عام 2015، بلغت الميزانية السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية 1.9 مليار دولار وهو مبلغ شهد ارتفاعاً سريعاً ومستمراً منذ أوائل عام 2000. وفضلاً عن ذلك، احتلت كوريا المرتبة الأولى في العالم من حيث معدل النمو المتوسط السنوي لميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى السنوات الخمس الماضية.

*صندوق كوريا الاستئماني بالويبو*

1. ساهمت كوريا، منذ عام 2004، بنحو 12.6 مليون دولار في صندوق كوريا الاستئماني بالويبو واستُخدم ذلك الصندوق لتمويل مشروعات مشتركة بين الويبو وكوريا من أجل تعزيز نظام الملكية الفكرية العالمي من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبفضل الصندوق الاستئماني، عقد مكتب الملكية الفكرية الكوري (KIPO) سنوياً مسابقات التكنولوجيا الملائمة في عشرة بلدان منذ عام 2011، ووفر دورات تعليمية في مجال الملكية الفكرية مثل حلقات العمل بشأن قانون البراءات والعلامات التجارية والفحص، وحلقات العمل بشأن قانون العلامات التجارية والفحص فضلاً عن أتمتة أنظمة الملكية الفكرية.

*مشروعات المكتب الكوري العالمية لتبادل الملكية الفكرية*

1. من حيث المساعدات الثنائية الإنمائية الرسمية، نفَّذت كوريا مجموعة متنوعة من المشاريع العالمية لتبادل الملكية الفكرية. أولاً، نشر المكتب الكوري التكنولوجيات الملائمة واستحدث علامات لبعض المنتجات المحلية في البلدان النامية للارتقاء بنوعية الحياة.
2. وثانياً ومنذ تطوير نظام أتمتة الملكية الفكرية في كوريا، كيبونت، انخفضت مدة المعالجة من أجل تيسير الاستخدام. وبناء على تلك التجربة، تنشر كوريا أنظمة المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وتوفر استشارات معلوماتية لعشرة بلدان مختلفة من أجل مساعدة البلدان النامية على تحديث إدارتها للملكية الفكرية.
3. وثالثاً، أصدرت كوريا محتويات تعليمية عالمية متنوعة في مجال الملكية الفكرية كيِّفت لمختلف دروب الحياة. وقد شهدت تلك المواد نجاحاً كبيراً حتى أصبحت "بانوراما الملكية الفكرية" متاحة حالياً بأربعة وعشرين لغة ومستخدمة في شتى أنحاء العالم وسجل فيديو "كن مبدعاً مع بورورو" 23 مليون مشاهدة.
4. ورابعاً، تقدِّم كوريا سنوياً دورات تدريبية متنوعة في مجال الملكية الفكرية. ويُزمع تنظيم 13 دورة تدريبية لفائدة نحو 230 شخصاً خلال عام 2017. وفضلاً عن ذلك، ستعقد كوريا بالاشتراك مع الويبو مؤتمر رؤساء مكاتب الملكية الفكرية من 12 إلى 14 أبريل 2017. ويهدف المؤتمر إلى تعزيز قدرات وريادة رؤساء مكاتب الملكية الفكرية في آسيا في مجال الملكية الفكرية بتزويدهم بمنصة تعلم وتبادل المعلومات والخبرات فضلاً عن تشجيع التعاون والتعاضد فيما بين بلدان الجنوب.

**الولاية المقترحة للمكتب الخارجي**2**:**

**الغرض**2**:**

*[انظر الجزء المعنون "نطاق الأنشطة المقترح"]*

**نطاق الأنشطة المقترح**2*(بما في ذلك الأنشطة الإقليمية إن وجدت[[19]](#footnote-19))***:**

مكتب الويبو في كوريا مزود عالمي لخدمات الملكية الفكرية الأساسية

1. إن إنشاء مكتب للويبو في كوريا سيتيح توفير خدمات مخصصة لكل مستخدمي الخدمات العالمية الأساسية للملكية الفكرية في كوريا فتزداد طلبات معاهدة البراءات ومدريد ولاهاي. ولعل تقديم خدمات مباشرة وعلى مدار الساعة بمختلف اللغات سيذلل العوائق الزمنية بسبب اختلاف التوقيت بين كوريا ومقر الويبو في جنيف البالغ 8 ساعات فضلاً عن إزالة العوائق اللغوية.
2. ويوجد احتمال عالٍ للغاية لزيادة طلبات معاهدة البراءات ومدريد ولاهاي في كوريا. فعلى سبيل المثال، لا تودَع سوى %6.3 من طلبات البراءات الداخلية الكورية في الخارج عبر نظام معاهدة البراءات. وعليه فإن إنشاء مكتب للويبو في كوريا سيساهم في زيادة تلك النسبة من طلبات البراءات إلى نحو %10 وهي نسبة مقاربة لبلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ فيؤدي ذلك إلى زيادة إيرادات الويبو بنحو 14 مليون دولار أمريكي.

مكتب الويبو في كوريا مركز للمشاريع الإنمائية

1. إن إنشاء مكتب خارجي للويبو في كوريا سيحسن الدعم المقدَّم إلى البلدان النامية عن طريق تنفيذ مشاريع إنمائية أكبر وبطريقة أكثر فعالية. ويمكننا أن ندير صندوق كوريا الاستئماني بالويبو إدارةً أكثر فعالية والشروع في مشاريع إنمائية أكبر واستراتيجيات أطول أجلاً. وعلى المدى البعيد، سيصبح مكتب الويبو الخارجي في كوريا منصة إقليمية لإطلاق مشاريع التنمية.

مكتب الويبو في كوريا مركز عالمي لتعليم الملكية الفكرية

1. إن إنشاء مكتب خارجي للويبو في كوريا سيتيح توفير دورات تعليمية مخصصة وشبكية وغير شبكية بناء على أساليب تعليمية ومدرِّبين مؤهلين بفضل خبرة كوريا المستفيضة ودرايتها العملية. إذ تتمتع كوريا بخاصة بالخبرة في إدماج مهاراتها المعلوماتية المتقدمة في تعليم الملكية الفكرية واكتسبت خبرة في الدراية العملية بفضل البرامج التدريبية السابقة. وتعتزم كوريا استخدام مكتب الويبو الخارجي بوابة لتحفيز تعليم الملكية الفكرية وضمان تثقيف الجمهور في ذلك المجال بغية تعزيز التقدم في النظام العالمي للملكية الفكرية. ومن الأفكار الممكنة التي تأمل كوريا تنفيذها لتعزيز النظام العالمي للملكية الفكرية في المستقبل جمع حصيلة تجارب الملكية الفكرية في العديد من البلدان ودمجها في ندوة وافية واحدة.

**إسهام المكتب الخارجي في تنفيذ برنامج الويبو**2**:**

*[انظر الجزء المعنون "نطاق الأنشطة المقترح]*

**المساهمة المقترحة للبلد المضيف في تشغيل المكتب الخارجي**[[20]](#footnote-20) *(مثل توفير المكاتب أو تغطية تكاليف المرافق أو الأمن)***:**

1. يتطلب نجاح مكاتب الويبو الخارجية دعم حكومات البلدان المستضيفة. ويعني ذلك توفير المكاتب والمعدات والإنترنت والأمن ولكن أيضاً الموارد العملية مثل الموارد البشرية والمالية. وستدعم الحكومة الكورية الاستدامة المالية لمكتب الويبو الخارجي في كوريا عن طريق صندوق كوريا الاستئماني بالويبو لضمان أفضل أداء للمكتب. وفضلاً عن ذلك، سيقع المكتب في بنية كبيرة ذات مظهر خارجي جميل بالقرب من مطار إنشيون الدولي المشهور في العالم.
2. ومن المزايا الإضافية زيادة الإيرادات نتيجة زيادة استخدام الخدمات العالمية الأساسية للملكية الفكرية بما يتجاوز نفقات تشغيل مكتب الويبو الخارجي في كوريا.

**اقتراح بشأن فتح مكتب خارجي**[[21]](#footnote-21)

**اسم البلد الراغب في فتح مكتب خارجي:**

# رومانيا

بصفة وطنية [ ]  نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية [x]

**إذا كان الاقتراح مقدم نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، فيرجى ذكر كل البلدان المعنية أو اسم المجموعة الإقليمية:**

في تاريخ تقديم الاقتراح، وردت خطابات مؤيدة لاقتراح حكومة رومانيا من مجموعة تتألف من 7 بلدان من المنطقة (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، والجبل الأسود، وجمهورية صربيا).

**هل أُخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام للويبو كتابةً؟**

نعم [x]  لا [ ]

*(تنص الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "* *ينبغي لكل دولة عضو ترغب في استضافة مكتب خارجي بصفتها الوطنية، أو نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، إذا ما اتفق أعضاؤها على ذلك، أن تخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام بذلك كتابيا.")*

**مسوغات فتح مكتب خارجي**[[22]](#footnote-22)**:**

1. ترى رومانيا أن وجود مكتب خارجي دون إقليمي في منطقة أوروبا الوسطى ودول البلطيق سيكون مفيداً لكلٍّ من الويبو والدول الأعضاء في المجموعة، ولن يمس بأي شكل من الأشكال حقوق أي دولة عضو أخرى في المنطقة أو علاقاتها بمقر الويبو الرئيسي أو حقوق أي بلد فيما يتعلق بنشاط برامج الويبو المعتاد، لا سيما على المستوى الوطني، بما في ذلك تقديم أي مساعدة قانونية أو تقنية لتلك البلدان من مقر الويبو الرئيسي مباشرةً.
2. وتتمتع بلدان المنطقة الفرعية بأداء اقتصادي جيد، كما أنها حققت نمواً مطرداً في الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية. إلا أن هذه النتائج الاقتصادية الإيجابية لا تنعكس تماماً على عدد طلبات الملكية الفكرية. فيلزم بذل مزيد من الجهود لعكس أي اتجاه تنازلي ولتعزيز البيانات الإيجابية فيما يتعلق بطلبات الملكية الفكرية.
3. وتمتلك بلدان المنطقة الفرعية إمكانات كبيرةً في كثير من المجالات ذات الصلة بميدان الملكية الفكرية. وتُظهر ميلاً ملحوظاً إلى البيئة الرقمية والإنترنت. وتشير إحصاءات برينبنتش (Brainbench) إلى أن بلدان المنطقة ضمن أعلى 10 بلدان في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالمهارات في مجال الدعم التقني للحاسوب، والمساعدة التقنية، والدعم التقني للشبكات، وإلكترونيات الحاسوب، والاتصالات، واتصالات الشبكات المحلية/ والشبكات المحلية اللاسلكية، وتصميم الشبكات، وASP.NET، وHTML، وPHP، ومفاهيم إنشاء مواقع الإنترنت، وغيرها الكثير. كما أنها تحتل مواقع ريادية في أوروبا ومراكز رفيعة في العالم من حيث معدل محو أمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الكبار.
4. وفيما يتعلق بسرعة الإنترنت، يحتل العديد من بلدان منطقة أوروبا الوسطى والبلطيق مراكز متقدمة على مستوى العالم في الترتيبات الرسمية لجمعية الإنترنت (*انظر الجدول رقم 3، بناءً على بيانات NetIndex لشهر نوفمبر 2014؛ ولمزيد من المعلومات انظر:* [*http://www.internetsociety.org/map/global-internet-report/?gclid=COaytPj2\_8oCFWLnwgodtpUNQA#download-speed-fixed*](http://www.internetsociety.org/map/global-internet-report/?gclid=COaytPj2_8oCFWLnwgodtpUNQA#download-speed-fixed))
5. والإمكانات الكبيرة للمنطقة فيما يتعلق بالبحث والابتكار يثبتها إثباتاً قاطعاً تشييد مراكز بحوث البنية الضوئية القصوى-الطاقة النووية (ELI-NP)[[23]](#footnote-23)، التي يجري إقامتها في بلدة ماغوريلي بالقرب من بوخارست على ثلاث ركائز، بما في ذلك أقوى جهاز ليزر في العالم، يُولِّد %10 من طاقة الشمس على سنتيمتر مربع.

البنية الضوئية القصوى – منشأة الفيزياء النووية

1. تُكرَّس منشأتان أخريان لدراسة المصادر الثانوية في المنطقة، في دولني برزاني، بالقرب من براغ / الجمهورية التشيكية، وللنبضات الأتوثانية في سيجد/ هنغاريا.
2. ولذلك فإن مشروع البنية الضوئية القصوى-الطاقة النووية 2017 سوف يُنشئ في المنطقة أحد أهم المختبرات في العالم، للبحث باستمرار في طائفة واسعة جداً من المجالات العلمية، بدءاً من المجالات الجديدة للفيزياء الأساسية، والموضوعات الجديدة للفيزياء النووية والفيزياء الفلكية، وصولاً إلى تطبيقاتها في علم المواد وعلوم الحياة وإدارة المواد النووية.
3. فضلاً عن أن ما قام به ممثلون عن متخصصين في المنطقة الفرعية من عمل ابتكاري على مدى السنوات الماضية حظي بالاعتراف في معارض تجارية مرموقة ومسابقات دولية في جميع أنحاء العالم. وحصل عدد كبير من الاختراعات على ميداليات ذهبية وعلى أعلى الجوائز والأوسمة في المعارض الدولية للاختراعات.
4. وتؤدي الصناعات الإبداعية دوراً مهماً في المنطقة *[انظر الجدول المعنون "الأداء الاقتصادي للصناعات القائمة على حق المؤلف في بلدان من المنطقة " والوارد في الاقتراح]*.
5. وبناءً على إبداع الأفراد وموهبتهم ومهاراتهم، ومع وجود إمكانات كبيرة لخلق فرص عمل وتحقيق الازدهار من خلال إنتاج الملكية الفكرية وإدارتها، تشمل هذه الصناعات: الإعلان، والعمارة، والفن، والحرف اليدوية، والتصميم، والأزياء، والأفلام، والفيديو، والتصوير الفوتوغرافي، والموسيقى، والفنون البصرية، *والتلفزيون* والراديو، والنشر، والبرمجيات، وألعاب الفيديو، والنشر الإلكتروني. ومعظم الدراسات التي أُجريت في المجال تؤكد على إمكانية تسريع نمو الصناعات الإبداعية أكثر من قطاعات أخرى في الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، سوف يكون الإبداع – طبقاً لدراسة نشرها مؤخراً المنتدى الاقتصادي العالمي[[24]](#footnote-24) – في المركز الثالث ضمن أفضل 10 مهارات بحلول عام 2020، في حين أنه احتل في عام 2015 المركز العاشر فقط.
6. تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة عنصراً ذا أهمية عظمى في القطاع الخاص في بلدان المنطقة الفرعية، وتمثل دفعةً محتملةً للنمو الاقتصادي. ورغم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت خلال العقد الأول من التحول حريصةً على الحفاظ على قيمة أصولها أكثر من حرصها على تحقق ربح، فإنها فيما بعد بدأت تصبح أكثر ديناميكية، فأصبحت تستثمر في النمو والتحديث. ومع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع تكاليف العمالة، فإن قدرة البلدان في المنطقة الفرعية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تقل حتماً. ولذلك من الأهمية بمكان تشجيع الابتكار في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعويض خسارة المزايا الحالية.
7. ولا يزال التقليد والقرصنة يسجلان معدلات مُقلقة في المنطقة[[25]](#footnote-25) *[انظر الشكلين المعنونين "الاتجاهات العالمية في استخدام برمجيات غير مرخصة" والواردين في الاقتراح]*. وتقر بلدان المنطقة بأن "ذلك يشكل تهديدات كبيرةً للتجارة العالمية، والنمو الاقتصادي الوطني، وصحة المستهلكين والسلامة، وهو سبب رئيسي في زيادة الجريمة المنظمة والفساد (...) وأن مكافحة الإتجار في السلع المُقلَّدة والمُقرصَنة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ينبغي أن تكون أولوية قصوى".
8. ولـمّا كان التطلع إلى اقتصادات أكثر تنافسيةً يمكن تحقيقه من خلال البحث والتنمية والابتكار، فضلاً عن نقل التكنولوجيا، فلا غرابة في أن تسعى البلدان في المنطقة الفرعية إلى تحسين أدائها بوجه عام في مجال الملكية الفكرية. وتحتاج البلدان أيضاً إلى مواصلة مكافحة التقليد والقرصنة، لأن زيادة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي.
9. ورغم أن الغالبية العظمى من بلدان المنطقة الفرعية قد انضمت إلى أنظمة الويبو، لا سيما نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لشبونة، فإن كافة إمكانات أنظمة الملكية الفكرية في المنطقة لم تتحقق بالكامل بعدُ.
10. وفيما يتعلق بالويبو، طلبت بلدان المنطقة الفرعية الحصول على دعم فيما يخص ما يلي:
* وضع استراتيجيات الملكية الفكرية وخططها الوطنية المكيَّفة والطويلة الأمد والموجهة نحو تحقيق النتائج، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية الاقتصادية والثقافية،
* وتطوير البحث والابتكار وجني ثمار نظام الملكية الفكرية، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
* ومواصلة تطوير الصناعات الإبداعية،
* وتعزيز تميز منظمات الإدارة الجماعية للحقوق في الشفافية والمساءلة والحوكمة،
* وتحسين مكافحة التقليد والقرصنة،
* وزيادة الوعي بخدمات الويبو وأنشطتها لدى جمهور أوسع في البلدان،
* وتعزيز التفاعل بين الويبو وجميع الجهات المعنية بالملكية الفكرية في البلدان،
* وإنشاء منصة مشتركة وجديرة بالثقة وتُستخدَم على نطاق واسع لتبادل شتى الخبرات في مجال الملكية الفكرية، وتيسير تحسين المعرفة والوعي والتنسيق بين شتى الجهات المعنية بالملكية الفكرية.

**الولاية المقترحة للمكتب الخارجي**2**:**

**الغرض**2**:**

1. سوف يكون المكتب الخارجي في مدينة بوخارست برومانيا بمثابة مركز لتقديم خدمات الويبو إلى المنطقة الفرعية، على غرار مكاتب الويبو الخارجية الخمسة الأخرى القائمة.
2. وسيكون هدفه العام هو تقريب المنظمة إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصالح في المنطقة الفرعية، من أجل تحفيز النهوض بالابتكار والإبداع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان، من خلال نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال.
3. ومن المفترض أن يسهم المكتب الخارجي، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المنظمة، في تحقيق النتائج المرتقبة وفي تحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية[[26]](#footnote-26)، وذلك بالعمل مع معظم برامج المقر الرئيسي.
4. وسوف يسهم، بشكل أكثر تحديداً، في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الآتية والنتائج المرتقبة المتعلقة بها، وذلك بالتنسيق مع المقر الرئيسي:

*الهدف الاستراتيجي الأول*: تطور متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية

* أطر تشريعية وتنظيمية وسياسية مكيّفة ومتوازنة في مجال الملكية الفكرية (ھ2.1)

*الهدف الاستراتيجي الثاني:* تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول

* استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على نطاق أوسع وبفعالية أكبر لإيداع طلبات البراءات الدولية (ھ1.2)
* استخدام نظام لاهاي على نطاق أوسع وبفعالية أكبر، بما في ذلك من قبل البلدان النامية والبلدان الأقل نموا (ھ4.2)
* استخدام نظام مدريد على نطاق أوسع وبفعالية أكبر، بما في ذلك من قبل البلدان النامية والبلدان الأقل نموا (ھ6.2)
* تزايد تفادي نشوء المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية دوليا وداخليا وتسويتها عبر الوساطة والتحكيم وغيرها من أساليب الويبو البديلة لتسوية المنازعات (ھ8.2)
* استخدام نظام لشبونة على نطاق أوسع وبفعالية أكبر، بما في ذلك من قبل البلدان النامية والبلدان الأقل نموا (ھ10.2)

*الهدف الاستراتيجي الثالث:* تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية

* استراتيجيات وخطط وطنية في مجالي الابتكار والملكية الفكرية تتماشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية (ھ1.3)
* كفاءات معزَّزة للموارد البشرية القادرة على تلبية تشكيلة واسعة من المتطلبات لتسخير الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى اقتصاد السوق الحر (ھ2.3)
* آليات وبرامج تعاونية معزّزة ومكيّفة حسب احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى اقتصاد السوق الحر (ھ4.3)
* قدرات معزّزة للشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل النجاح في تسخير الملكية الفكرية لأغراض دعم الابتكار (ھ6.3)

*الهدف الاستراتيجي الرابع:* تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها

* نفاذ محسّن إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها من قبل مؤسسات الملكية الفكرية والجمهور لتشجيع الابتكار والإبداع (ھ2.4)
* بنية تحتية تقنية ومعرفية معزّزة لمكاتب الملكية الفكرية وسائر مؤسسات الملكية الفكرية بما يؤدي إلى خدمات أفضل (بتكلفة أقل وسرعة أعلى وجودة أحسن) لأصحاب المصلحة الذين يتعاملون معها ونتائج أحسن لإدارة الملكية الفكرية (ھ4.4)

*الهدف الاستراتيجي الخامس:* المصدر العالمي لمراجع المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية

* استخدام معلومات الويبو الإحصائية بشأن الملكية الفكرية على نطاق أوسع ونحو أفضل (ھ1.5)
* استخدام تحليلات الويبو الاقتصادية على نطاق أوسع ونحو أفضل في صياغة السياسات العامة (ھ2.5)

*الهدف الاستراتيجي السادس:* التعاون الدولي على إذكاء الاحترام للملكية الفكرية

*الهدف الاستراتيجي الثامن:* آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح

* التواصل بفعالية أكبر مع جمهور واسع بشأن الملكية الفكرية ودور الويبو (ھ1.8)
* توجّه أكبر نحو تقديم الخدمات واستجابة أفضل للاستفسارات (ھ2.8)
* التزام فعال مع الدول الأعضاء (ھ3.8)
* تفاعل منفتح وشفاف ومتجاوب مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين (ھ4.8)
1. وسيقوم المكتب الخارجي أيضاً بمعالجة خصوصية المنطقة، أيْ الحاجة إلى استغلال الإمكانات الكاملة لنظام الملكية الفكرية، والأولويات المحلية (انتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفكرية، وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وإقامة شراكات جديدة ومبتكرة مع أصحاب المصالح المتعددين، والتعاون القائم على الموضوعات في المنطقة من أجل دعم التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال التنمية لعام 2030، إلخ).
2. وسوف يتعاون أيضاً مع شتى المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي، والمكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب مواءمة السوق الداخلية)، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مع بعض المنظمات الدولية الأخرى (مثل الإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية).

**نطاق الأنشطة المقترح**2*(بما في ذلك الأنشطة الإقليمية إن وجدت[[27]](#footnote-27))***:**

1. سوف ينخرط المكتب الخارجي، بوجه عام، في النوع التالي من الأنشطة من أجل تحقيق الولاية المُقدَّمة أعلاه: تقديم خدمات الدعم لأنظمة الويبو العالمية للملكية الفكرية، وتقديم أنشطة تكوين الكفاءات من أجل تيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية، وتعزيز معاهدات الويبو بما فيها أحدث المعاهدات المعتمدة، وتوفير اتصالات أكثر فعالية لجمهور واسع من خلال توعية مستهدفة وعلاقات أوثق مع أصحاب المصالح، ودعم إنشاء منتديات لتبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات بين بلدان المنطقة الفرعية.
2. وسوف تكون برامج تكوين الكفاءات قائمةً على الطلب ومُكيّفةً مع احتياجات البلدان المختلفة. وسوف تُعزَّز الكفاءات المؤسسية اللازمة لإدارة الملكية الفكرية وتنظيمها والانتفاع بها من خلال برامج الويبو المُخصَّصة.
3. وسوف يحدث هذا التعاون بناءً على طلبات محددة من مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، من أجل تيسير تنفيذ الأهداف الوطنية في مجال الملكية الفكرية (وضع استراتيجيات الملكية الفكرية، تصميم حملات التوعية العامة، وما إلى ذلك).
4. وإن أنظمة الإيداع الدولي والحماية الدولية لحقوق الملكية الصناعية، التي أنشأتها الويبو، تسمح لمُودعي الطلبات بالاستفادة من الحماية الممتدة جغرافياً. وسوف يقدم المكتب الخارجي لأصحاب المصالح (الشركات الصغيرة والمتوسطة، والباحثين في الجامعات، إلخ) تدريباً على استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي ونظام لشبونة وخدمات الويبو للتسوية البديلة للمنازعات.
5. وعلاوة على ذلك، يمكن زيادة مستوى وعي أصحاب حق المؤلف بضرورة توفير مناخ مُربِح لإدارة حق المؤلف. ولأن هناك انتقادات تُوجَّه في كثير من الأحيان إلى منظمات الإدارة الجماعية، فإن المكتب الخارجي سيكون قادراً على مساعدة هذه المنظمات على تنفيذ مشروع الشفافية والمساءلة والحوكمة (TAG)، الذي يمكن أن يُسهم في تحسين أداء السوق الإبداعية القانونية وتوفير فوائد لكل من أصحاب الحقوق والمستخدمين.
6. سوف تركز أنشطة إذكاء الوعي بالملكية الفكرية وتعميق فهمها وإذكاء احترامها على ما يلي:
* التعليم العام، باستخدام مجموعة كبيرة من وسائل الاتصال مثل الإنترنت، وقنوات التواصل الاجتماعي، واللقطات التلفزيونية، وإعلانات الراديو، وتوزيع المنشورات الدعائية، إلخ (إلى جانب وسائل وطرائق أخرى)،
* والتعاون مع منظمات عامة وخاصة لمكافحة التقليد والقرصنة، والاشتراك مع شبكات غرف التجارة والصناعة، ومع قوات الشرطة والدرك، ومع مكاتب الجمارك، والمحامين، والقضاة (ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة، على سبيل المثال، التدمير العلني للمنتجات المُقرصَنة والمُقلَّدة)،
* والمساعدة المُقدَّمة إلى مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، مثل المساعدة المُقدَّمة لإعداد مطبوعات حديثة وجذابة ومُركّبة مُصمَّمة من أجل دورات الملكية الفكرية في مناهج المدارس الثانوية والجامعات.
* والتنسيق لتنفيذ برامج تدريبية وطنية وإقليمية لجميع أصحاب المصالح المعنيين،
* وتبادل المعلومات بشأن قضايا الإنفاذ بين السلطات الوطنية. ويمكن أن يكون المكتب بمثابة حلقة وصل، بحيث يدعم إنشاء شبكة لسياسة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المنطقة، ويجمع بين ممثلين من المنظمات العامة والخاصة،
* وتنظيم فعاليات خاصة للاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في 26 أبريل من كل عام.
1. وسوف يُطلب من المكتب الخارجي أن يُشجِّع بلدان المنطقة على التصديق على معاهدات الويبو واتفاقياتها والانضمام إليها، وأن يساعدها على ذلك، بما في ذلك أحدث معاهدات الويبو في مجال حق المؤلف والملكية الصناعية (ألا وهي معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري، ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، فضلاً عن وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية). ولأن معظم بلدان المنطقة لم تُصدِّق بعدُ على أحدث الوثائق القانونية الدولية، فإن زيادة الوعي والفهم والمعرفة بشأن الحقوق الممنوحة والالتزامات ذات الصلة سوف تكون أمراً مفيداً لمُتَّخِذي القرارات.
2. سوف يضطلع المكتب الخارجي بأنشطة تهدف إلى سد أي ثغرات في المعلومات، ورفع مستوى الفهم والمعرفة فيما يتعلق بالملكية الفكرية بوجه عام، وبخدمات الويبو على وجه الخصوص. علاوة على أن القرب من المستخدمين سوف يسمح بفوائد مباشرة عن طريق تقديم إجابات كاملة وسريعة لاستفساراتهم تتلاءم تماماً مع الواقع الإقليمي.
3. سوف يساعد المكتبُ الخارجي بلدان المنطقة على استخدام نظام الملكية الفكرية استخداماً فعالاً في سياق ظروف البلدان الاقتصادية الخاصة، فضلاً عن تعزيز خطط العمل الوطنية الخاصة بهذه البلدان وفقاً لجدول أعمال التنمية لعام 2030. وبعبارات واقعية أكثر، سوف يكون بمقدور المكتب الخارجي أن:
* يساعد السلطات الوطنية على أن تتصدى، من منظور الملكية الفكرية، للتحديات التي تواجه بلدان المنطقة، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العامة وحماية التنوع البيولوجي،
* ويساعد السلطات المعنية (مثل وزارات البحوث) على تصميم سياسات تدعم البحث والابتكار،
* ويمنح الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البحثية والجامعات من أجل الحصول على حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، وبشأن تقييم الملكية الفكرية والانتفاع بها تجارياً، بما في ذلك عن طريق إنتاج مواد إعلامية مُفصّلة وتوزيعها،
* ويعرض خدماته الاستشارية عند إنشاء مراكز جديدة لدعم التكنولوجيا والابتكار في المنطقة.
1. قد توجد في أي بيئة دائمة التغير، بسبب التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة ونماذج الأعمال التجارية، حاجةٌ إلى سياسات جديدة لمواكبة آخِر التطورات. ويمكن للمكتب الخارجي أن يطرح أفضل الممارسات من أجل مساعدة البلدان على وضع سياسات جديدة.
2. ويمكن للمكتب الخارجي أن يساعد مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وغيرها من المؤسسات (الوزارات المعنية) على زيادة الانتفاع بمعلومات الويبو الإحصائية وقواعد بياناتها وتحليلها الاقتصادي عند صياغة السياسات.
3. ويمكن للمكتب الخارجي أن يتعاون مع أكاديمية الويبو وغيرها من المنظمات والمؤسسات الموجودة في المنطقة (الاتحاد الأوروبي، والمكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، إلخ) من أجل تقديم التدريب للعاملين في مجال الملكية الفكرية.
4. ويمكن للمكتب أن يُنشئ محفظته الخاصة بجهات الاتصال، بما في ذلك جميع أصحاب المصالح في مجال الملكية الفكرية، وبأن يُشجِّع على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل الحثّ على التعاون في مجال حماية الملكية الفكرية والنهوض بها واحترامها.
5. ويمكن الاضطلاع بالأنشطة المذكورة أعلاه عن طريق مجموعة متنوعة من الأحداث: مؤتمرات، وحلقات دراسية، وموائد مستديرة على المستويين الوطني ودون الإقليمي، وأحداث توفر منصات بناءة للحوار وتبادل المعلومات ذات الصلة؛ والجلسات التدريبية؛ والحملات العامة؛ ومسابقات الملكية الفكرية؛ والمعارض؛ والزيارات الدراسية؛ وإصدار الكتب، ونشر المواد الترويجية؛ والتدمير العلني للمنتجات المُقلّدة والمُقرصنة، إلخ.
6. ويمكن أن يستعين كثير من هذه الأنشطة بوسائل الاتصال الحديثة، ذات الشهرة الواسعة والتأثير الكبير، مثل الإنترنت.
7. فالدعاية الوافية للويبو سوف تؤدي إلى رفع مستوى الوعي لدى جميع الأطراف المعنية والمجتمع المدني بأغراضها النبيلة وما تقدمه في المنطقة من أنشطة وخدمات جليلة.

**إسهام المكتب الخارجي في تنفيذ برنامج الويبو**2**:**

1. سوف تكمن القيمة المضافة لمكتب الويبو الخارجي في قربه من المستفيدين/ متلقي المساعدة (حكومة أو منظمات أو شركات أو أفراد)، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُحفِّزهم على المشاركة في صياغة السياسات ومن شأنه أن يسمح بتلبية احتياجاتهم الخاصة على نحو أفضل.
2. تُيقن رومانيا أن المكتب الخارجي في بوخارست سيجلب قيمةً مضافةً لكل من المنظمة وبلدان المنطقة الفرعية.
3. وسوف يسهم المكتب في الترويج للويبو على نحو أفضل بوصفها منظمة دولية متخصصة في مجال الملكية الفكرية، فضلاً عن الترويج لقيمها وخدماتها. وسوف يُعزِّز أيضاً تلبية المنظمة للاحتياجات المحددة للمنطقة، مما قد يفضي إلى زيادة الثقة في نظام الملكية الفكرية.
4. وبالنسبة إلى بلدان المنطقة، بوجه عام، فإن القيمة المضافة للمكتب الخارجي دون الإقليمي سوف تكمن في القرب من المستفيدين/ متلقي المساعدة (الحكومة، أو المنظمات، أو الشركات، أو الأفراد)، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُحفِّزهم على المشاركة في صياغة السياسات ومن شأنه أن يسمح بتحقيق نتائج أفضل في مجال الملكية الفكرية.
5. وبعبارات واقعية، سوف تتمثل الفوائد المتوقعة لمكتب الويبو بمدينة بوخارست/ رومانيا فيما يلي: إرسال رسالة سياسية واضحة بشأن التزام الدول الأعضاء لمجموعة أوروبا الوسطى والبلطيق بمواصلة تطوير نظام الملكية الفكرية الخاص بها، زيادة ديناميكية إيداعات الملكية الفكرية وتحقيق عائد أفضل في هذا المجال، وتعزيز التنسيق في مكافحة التقليد والقرصنة (مما سيكون له تأثير إيجابي على البيانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وتقييم أدق لتأثير سياسات الملكية الفكرية وتطور نظام الملكية الفكرية في المنطقة الفرعية، وزيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة الفرعية.
6. وسوف يضمن المكتب الخارجي أيضاً فعالية التكاليف لكلٍّ من الويبو وبلدان المنطقة الفرعية، فسوف تُنفَّذ أنشطة الملكية الفكرية الأكثر ديناميكية في المنطقة بتكاليف أقل مما لو قام المقر الرئيسي بتنفيذ الأنشطة بنفس المستوى والانتشار.
7. وعلاوة على ذلك، سوف توجد وفورات في تكاليف السفر للمشاركين من المنطقة في شتى الأحداث التي سينظمها مكتب بوخارست (فكثير من بلدان المنطقة ليس لديها حتى الآن رحلات جوية مباشرة من العواصم إلى جنيف، وسوف يكون مقر المكتب أقرب لهذه البلدان من الناحية الجغرافية).

**المساهمة المقترحة للبلد المضيف في تشغيل المكتب الخارجي**[[28]](#footnote-28) *(مثل توفير المكاتب أو تغطية تكاليف المرافق أو الأمن)***:**

1. ترى رومانيا أن إنشاء مكتب الويبو الخارجي في المنطقة الفرعية لن يفرض أي أعباء مالية إضافية على الدول الأعضاء، بخلاف مخصصات الميزانية المعتمدة.
2. ووفقاً *[للتقديرات]*، لن تعيق الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية لشبكة مكاتب الويبو الخارجية. وتوفر حكومة رومانيا المكان اللازم للمكتب الخارجي بدون تكاليف الإيجار.
3. وسوف يستفيد المكتب عند تنفيذ أنشطته من الدعم الكامل المُقدم من المكتب الحكومي للاختراعات والعلامات التجارية والمكتب الروماني لحق المؤلف. وفي هذا الصدد، سوف يكون المكتب الحكومي للاختراعات والعلامات التجارية مستعداً لأن يُتيح، من باب المساهمة العينية، شبكته المكونة من 17 مركزاً إقليمياً، مُوزَّعةً في جميع أنحاء البلد *[انظر الخريطة الواردة في الاقتراح]*.
4. وشبكة مراكز الملكية الفكرية الإقليمية مُقامةٌ منذ عام 1999، وهي تقع حالياً في 5 جامعات، و8 غرف تجارية محلية، وجمعيتين من جمعيات مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة، وجمعية واحدة من جمعيات المخترعين. والغرض الرئيسي لهذه المراكز هو تعزيز قيم الملكية الصناعية بين أصحاب المصالح.
5. ويمكن للمكتب الحكومي للاختراعات والعلامات التجارية أن يُقدِّم، عند الطلب، مساعدة لوجستية متخصصة لمحامي الملكية الفكرية ولجمعيات المخترعين.
6. وهذه المراكز بمثابة روابط وسيطة بين المكتب الحكومي والمجتمعات المحلية، والبيئة الأكاديمية، وبيئة الأعمال التجارية، والمدارس الثانوية، والمخترعين، والمؤسسات المحلية.
7. وإضافةً إلى ذلك، سوف يبذل شركاء المكتب من المؤسسات الرومانية جهوداً، على المستوى الوطني، لجمع مزيد من الأموال من أجل شتى الأنشطة من القطاع الخاص أو الهيئات غير الحكومية أو غيرها من الجهات المعنية. ويمكن أيضاً تقديم طلبات إلى المفوضية الأوروبية للحصول على دعم مالي.
8. ويمكن تحمل تكاليف نقل موظفي الويبو إلى بوخارست، ورسوم إيجار مساكن الموظفين، وتكاليف المعيشة في العاصمة، وتذاكر السفر من جنيف وإليها (ومن العواصم الأخرى في المنطقة وإليها).

المقر والامتيازات

1. سيكون موقع المكتب الخارجي في وسط بوخارست، في مبنى مكتبة رومانيا الوطنية، وسيستفيد من مساحة واسعة (240 مترا مربعا) ويُزوَّد بأحدث المرافق. وترد صور المبنى والمساحة المتاحة لاستضافته في هذه الوثيقة (انظر المرفق 1).
2. ويتيح موقع المكتب فرصا للتعاون. فهو موجود داخل المنطقة الإدارية الاستراتيجية (الحكومة والبرلمان)، وقرب حيّ الأعمال (غرفة رومانيا للتجارة والصناعة، ومحكمة التحكيم التجاري الدولي، والمؤسسات المصرفية) ويمكن بلوغه من مطار العاصمة الدولي في غضون 45 دقيقة تقريباً.
3. يُمنَح مكتب الويبو الخارجي، فيما يخص مبانيه، جميع الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، التي اعتُمدت في نيويورك بتاريخ 13 فبراير 1946، واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها التي اعتُمدت في نيويورك بتاريخ 21 نوفمبر 1947 (المرفق الخامس عشر).

**اقتراح بشأن فتح مكتب خارجي**[[29]](#footnote-29)

**اسم البلد الراغب في فتح مكتب خارجي:**

# المملكة العربية السعودية

بصفة وطنية [x]  نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية [ ]

**إذا كان الاقتراح مقدم نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، فيرجى ذكر كل البلدان المعنية أو اسم المجموعة الإقليمية:**

*[يشير الاقتراح إلى "مكتب إقليمي في تونس". ولم تحدد البلدان المشمولة بالاقتراح ولا البلدان المؤيدة له].*

**هل أُخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام للويبو كتابةً؟**

نعم [x]  لا [ ]

*(تنص الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "* *ينبغي لكل دولة عضو ترغب في استضافة مكتب خارجي بصفتها الوطنية، أو نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، إذا ما اتفق أعضاؤها على ذلك، أن تخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام بذلك كتابيا.")*

**مسوغات فتح مكتب خارجي**[[30]](#footnote-30)**:**

1. ترغب المملكة العربية السعودية بصفتها الوطنية في استضافة مكتب خارجي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) في أراضيها، وذلك لما تتمتع به المملكة من موقع جغرافي استراتيجي، ولتنوع الثروات الطبيعية على أراضيها، ولما تعيشه المملكة من نهضة اقتصادية صناعية وحركة تجارية كبيرة، و دعماً لطموحات المملكة في توفير أعلى نسبة حماية لحقوق الملكية الفكرية ولخلق بيئة تجارية أكثر أماناً واستقطاباً للشركات التجارية العالمية بما يحقق أهداف رؤية المملكة المستقبلية (رؤية 2030) في أن تصبح من أقوى الدول اقتصاداً في المجالات غير النفطية والتحول إلى الاقتصاد المعرفي.
2. برنامج التحول الوطني 2020: من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تقوم حكومة المملكة العربية السعودية على تعزيزها وتطويرها ضمن إطار (برنامج التحول الوطني 2020) هي القفزة النوعية إلى المجتمع المعرفي، ومنها سنّ وتحديث القوانين والأنظمة الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية للجهات والأفراد وتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وتحفيز إقامة الصناعات القائمة على الابتكار، للعمل على تسهيل نقل التقنية إلى المملكة وضمان حفظ حقوق الملكية الفكرية لهم.
3. وتعمل المملكة حالياً على إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية ضمن (برنامج التحول الوطني 2020)، والتي تهدف إلى تعزيز دور المملكة في حماية حقوق الملكية الفكرية وتطوير التشريعات الخاصة بها، كما تمكن المستفيدين من تسجيل حقوقهم وحفظها وإتاحة حق التقاضي في حال انتهاك حقوقهم، إضافةً إلى قيامها بدور التوعية والتحفيز في الابتكار والإبداع بإحداث البرامج النوعية في مجالات الملكية الفكرية وإقامة المعارض والمنتديات في شتى مجالات الملكية الفكرية، والعمل على التعاون مع الجهات ذات العلاقة والمستفيدة من حماية حقوق الملكية الفكرية كـالهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية و بنك التنمية الاجتماعية والهيئة العامة للاستثمار والجامعات في مسائل البحث العلمي وجميع أطياف المجتمع المستفيدين من حماية إنتاجهم الفكري.
4. وعلي الصعيد الخارجي والدور البارز والمتنامي لاقتصاد المملكة عالميا وما ترتب عليه من إقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى على مستوى الحكومات من جهة وقيام شراكات تجارية بين الشركات السعودية ونظيراتها في الدول الأخرى من جهة أخرى، فقد حرصت المملكة العربية السعودية لحماية حقوقها (مع الالتزام بحفظ حقوق الآخرين) بتعزيز دورها في الاتفاقيات الدولية التي تنظم هذه النشاطات التي من أبرزها اتفاقية منظمة التجارة العالمية المختصة بتنظيم العلاقات التجارية بشكل عام، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تركز على حماية الملكية الفكرية بأشكالها المختلفة.
5. في العام 2016م، حصلت المملكة على الترتيب 49 عالمياً والترتيب الثاني على مستوى الدول العربية وحققت الترتيب الرابع على مستوى العالم الإسلامي بعد ماليزيا والإمارات وتركيا، وتقدمت في الترتيب على دول متقدمة مثل البرازيل والهند، حيث كانت المملكة تمثل الترتيب 54 في العام 2011 وتحسن تدريجياً في الأعوام 2012 و2013 حتى حققت الترتيب 38 في العام 2014 وتراجعت للترتيب 43 في العام الماضي، كما حققت المملكة الترتيب الخامس على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
6. وفيما يخص مؤشر جذور الابتكار في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية فقد حصلت المملكة على الترتيب الأولى على مستوى العالم العربي في عام 2017، وعلى ترتيب 21 على المستوى العالمي، إذ يعتمد المؤشر على ستة ركائز: براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق التأليف والنشر، الأسرار التجارية، الوصول إلى الأسواق، التصديق على المعاهدات الدولية.
7. وفيما يلي مواطن قوة محددة للمملكة العربية السعودية:
* بيئة براءات محكمة تتيح إيداع البراءات عبر الإنترنت،
* وإيداع البراءات الخاصة بالمستحضرات الصيدلانية عن طريق نظام الرابط في إطار آلية 2013،
* ويجوز للجمارك مصادرة السلع المقلدة المشتبه في انتهاكها لعلامة تجارية.
1. وتعمل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الملكية الفكرية على توعية المجتمع وتحفيزه على الابتكار والإبداع، وذلك بإقامة أنشطة وبرامج عدة نذكرها فيما يلي:
* عقد ندوات ولقاءات واجتماعات وورش عمل مختلفة، لتعزيز الوعي بشأن حقوق الملكية الفكرية وأهمية احترامها.
* متابعة مؤشر الابتكار العالمي لرفع مستوى الابتكار بالمملكة من خلال ما يلي:
* تشكيل فريق عمل وطني لمتابعة مؤشر الابتكار العالمي لرفع مستوى الابتكار بالمملكة لتحقيق مبادرات التحول الوطني 2020 والمرتبطة برؤية المملكة 2030.
* التنسيق مع الويبو في المؤشرات الخاصة بالمملكة.
* العمل على تعديل وتطوير الأنظمة والسياسات والتشريعات لدعم مشاريع الابتكار والإبداع بالمملكة بما يتناسب مع التطورات الحديثة في مجال الملكية الفكرية.
* تم إنشاء هيئة متخصصة لخدمة بيئة تنمية الابتكار هي الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
* جاري العمل حالياً على إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية لضم جميع مجالات الملكية الفكرية بالمملكة تحت مظلة واحدة.
* تم إطلاق جائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين والتي تهدف إلى الإسهام في تطوير مجالات العلوم والتقنية والابتكار في المملكة، والمنتجات القائمة عليها دعماً للتحول إلى مجتمع المعرفة وتشجيع وتكريم المخترعين والموهوبين المتميزين في المجالات العلمية والتقنية والإنتاج الفكري، بالإضافة إلى تنمية روح الإبداع والابتكار والاختراع وتحفيز المواهب والقدرات.
* تم إطلاق " برنامج بادر لحاضنات التقنية " في المملكة عام 2007م، وهو برنامج وطني شامل يسعى إلى تفعيل وتطوير حاضنات الأعمال التقنية لتسريع ونمو الأعمال التقنية الناشئة في المملكة.
* تم إطلاق برنامج " دعم الأفكار الابتكارية العلمية والتقنية " وهو أحد برامج منح البحوث بالمملكة العربية السعودية، موجه لدعم الأفكار الإبداعية التي يمكن بلورتها وتطبيقها لحل مشكلات التنمية والإنتاج والتطوير ويقدم دعم مالي للمساعدة في تطوير الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى اختراعات.
* تم اطلاق برنامج " مسارات " وهو أحد برامج الدعم المالي في المملكة العربية السعودية، صمم لدعم الشباب الراغبين بممارسة العمل الحر، حيث يتضمن البرنامج مشاريع عدة من ضمنها " مشروع مسار الاختراع " وهو مشروع لإقراض الشباب بمبلغ مالي لدعمهم في تطبيق ابتكاراتهم وتحويل اختراعاتهم إلى مشاريع صغيرة وناشئة، وأيضاً يتضمن البرنامج " مشروع مسار توطين الاتصالات " الذي يقدم كذلك قرضاً مالياً يستهدف دعم المشاريع متناهية الصغر في تجارة قطاع أجهزة الاتصالات وملحقاتها وكذلك صيانتها، بالإضافة لأربعة مسارات أخرى لدعم مشاريع الأفراد والمنشئات الصغيرة.

الاتفاقيات والأعمال التي تمت مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):

1. وقّعت المملكة العربية السعودية اتفاقية الانضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام 1982م، وأصبحت عضو مساهم في فعاليات المنظمة ويشارك في اجتماعات الجمعية العامة سنوياً ممثلين على أعلى مستوى، بالإضافة إلى تمثيل الجهات الحكومية على جميع مواضيع الملكية الفكرية في المنظمة. والتزمت المملكة العربية السعودية لكونها عضواً في المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عدد من الاتفاقيات المنبثقة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية، على النحو الآتي: اتفاقية باريس 2004م؛ اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية 2004م؛ معاهدة قانون البراءات 2013م؛ معاهدة التعاون بشأن البراءات 2013؛ اتفاقية تريبس 2005 م. كما أن المملكة العربية السعودية عضواً في منظمة التجارة العالمية من عام 2005م. وتطبيقاً لالتزام المملكة في الاتفاقيات الدولية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، أصدرت المملكة عدد من الأنظمة المحلية التي تخدم وتحفظ حقوق المستفيد المحلي والأجنبي، وهن على النحو الآتي:
* الأنظمة الأساسية للملكية الفكرية: 1. نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية؛ 2. نظام حماية حقوق المؤلف؛ 3. نظام العلامات التجارية؛ 4. نظام الأسماء التجارية؛ 5. نظام المؤشرات الجغرافية (تحت الدراسة).
* الأنظمة الجانبية الّتي تخدم حقوق الملكية الفكرية: 1. النظام الأساسي للحكم؛ 2. نظام مجلس الوزراء؛ 3. نظام مجلس الشورى؛ 4. نظام الشركات؛ 5. نظام التحكيم؛ 6. نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها؛ 7. نظام مكافحة الغش التجاري؛ 8. نظام ديوان المظالم؛ 9. نظام القضاء؛ 10. نظام مكافحة جرائم المعلوماتية؛ 11. نظام حماية التعاملات الإلكترونية؛ 12. القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون الخليج العربية؛ 13. نظام البيع بالتقسيط؛ 14. نظام المنافسة؛ 15. نظام مكافحة التستر؛ 16. نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية؛ 17. نظام البيانات التجارية؛ 18. نظام الإتجار بالأسمدة والمخصبات الزراعية؛ 19. نظام الإجراءات الجزائية؛ 20. نظام المؤسسات الصحفية؛ 21. نظام الاتصالات؛ 22. نظام المطبوعات والنشر؛ 23. نظام المرافعات الشرعية؛ 24. قانون السجل التجاري؛ 25. نظام الإيداع؛ 26. نظام المناطق؛ 27. نظام مكتبة الملك فهد الوطنية؛ 28. قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم؛ 29. نظام العلم للمملكة العربية السعودية؛ 30. قانون المحاكم التجارية؛ 31. نظام الوكالات التجارية.

إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

1. قطعت المملكة العربية السعودية شوطاً كبيراً في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية حيث أنشأت لذلك اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية والتي تتشكل من عدة جهات حكومية أعضاء تحت إشراف وزارة التجارة والاستثمار بالمملكة، كما أنشأت المملكة عدد من الإدارات والوحدات لتطبيق الأنظمة وللمراقبة والتفتيش والضبط في جميع مواضيع الملكية الفكرية، وجهزت الكوادر القضائية المناسبة في شأن النزاعات والفصل فيها.

*وزارة التجارة والاستثمار*

1. تعتبر الوزارة من أهم الروافد في حماية حقوق الملكية الفكرية إذ تشرف على اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية وتحتوي كذلك على الإدارة العامة للعلامات التجارية المسند لها نظام العلامات التجارية والمختصة في استقبال طلبات تسجل العلامات والأسماء التجارية ودراستها بالنظر في مدى توافقها وتطابقها مع الشروط الموضوعية والشكلية ثم تسجيلها.
2. وفضلاً عن ذلك:
* تقدم الإدارة خدماتها إلكترونياً في مجال التسجيل والتجديد.
* تقدم الإدارة عدد من ورش العمل وحملات توعية في مجالات الحماية التي تقع ضمن اختصاصها.
* عدد موظفين الإدارة (21) موظف، (1) منهم من حملة الماجستير، و (8) من حملة البكالوريوس، و (12) من حملة الدبلوم فما دون.
1. أبرز أعمال ومبادرات الإدارة خلال 2016م: إطلاق خدمة تجديد العلامة التجارية إلكترونياً؛ بدء العمل بقانون العلامات التجارية الخليجي؛ زيادة الكوادر الإدارية.
2. مبادرات الإدارة خلال عام 2017م: العمل على مشروع أتمته جميع خدمات الإدارة إلكترونياً؛ العمل على إضافة خدمات إلكترونية للمستفيدين وهي تسجيل الوكيل في سجل الوكلاء وتقديم خدمة التظلم والطعن.

*وزارة الثقافة والإعلام*

1. تمثل الوزارة جانب حقوقي مهم من مجالات الملكية الفكرية إذ تحتوي على الإدارة العامة لحقوق المؤلف والمسند لها تطبيق نظام حقوق المؤلف، ولضمان سير العمل فقد أُحدثت للإدارة العامة لحقوق المؤلف عدد من الإدارات المتخصصة، على النحو الآتي: 1. إدارة حماية المصنفات الأدبية؛ 2. إدارة حماية المصنفات الفنية؛ 3. إدارة حماية مصنفات الحاسب؛ 4. إدارة الرقابة والتفتيش؛ 5. إدارة المنظمات الدولية والعلاقات العامة والتدريب.
2. وحرصت الإدارة منذ انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على تنفيذ الالتزامات الواردة في نظام حماية حقوق المؤلف، وكذلك ما ورد في كل من اتفاقيتي برن وتربس، من خلال التأكيد على الجهات الحكومية لاستخدام المصنفات الفكرية الأصلية في كافة استخداماتها، وبشكل خاص برامج الحاسب الآلي.
3. قامت الإدارة بحملات تفتيشية على كافة الشركات التجارية التي تعتمد على برامج الحاسب الآلي في أنشطتها، للتأكد من استخدامها للبرامج الأصلية، وتمت مخالفة غير الملتزمين إلى جانب إلزامهم بتصحيح أوضاعها في استخدام البرامج الأصلية.
4. تشارك الإدارة في الحملات الأمنية، التي تهدف إلى ملاحقة المخالفين، وتم ضبط عدد كبير من الأوكار في مختلف مدن المملكة التي كانت تستخدم لنسخ وتزوير المصنفات الفكرية بكافة أشكالها، سواء كانت برامج حاسب آلي، وأفلام، ومواد سمعية، وكسر تشفير القنوات الفضائية وغيرها من الانتهاكات الحقوقية.
5. تحرص الإدارة على التواجد الدائم في الأسواق من خلال انتشار المراقبين الميدانيين، لمتابعة أنشطة المحلات التجارية والإعلامية، وضبط المخالفات.
6. أبرز أعمال الإدارة العامة لحقوق المؤلف:
* عمدت الإدارة إلى تسريع إجراءات النظر في المخالفات، وإنشاء لجنتين في الرياض وجدة، بحيث لا تزيد مدة النظر في المخالفات التي تعرض عليها عن شهرين من تاريخ ضبطها.
* قامت الإدارة بتوجيه اللجنتين برفع قيمة العقوبات بشكل تصاعدي سنويا لافتراض ان الوعي تجاه مراعاة حقوق الآخرين قد أصبح من أساسيات الممارسات التجارية.
* بدأت الإدارة في تفعيل العقوبات الرادعة من خلال الرفع إلى ديوان المظالم للعقوبات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف ريال أو عقوبة الحبس وتستلزم التأييد من الديوان.
* تعمل الإدارة حالياً لتنظيم أوضاع محلات بيع وتسويق أجهزة استقبال بث القنوات الفضائية، وتسويق بطاقات القنوات المشفرة، وسيتم خلال الشهور القادمة إقفال كافة المحلات التي تمارس نشاطها بلا ترخيص من وزارة الثقافة والإعلام، أو تمارس نشاطها بشكل مخالف للنظام.
* تعمل الإدارة على النشر والإعلان من خلال وسائل الإعلام عن المخالفات التي يتم ضبطها أولاً بأول، ومن ثم إعلان العقوبات التي تصدر بحق المخالفين، ونشر التحقيقات المصورة لعمليات الإتلاف للمصنفات المنسوخة والمزورة.
1. مبادرات الإدارة العامة لحقوق المؤلف خلال العامين 2016 – 2017:
* إنشاء موقع خاص للإدارة بالموقع الإلكتروني للوزارة، وفيه يتم إدراج الشكاوى التي يتقدم بها أصحاب الحقوق، وبإمكانهم تتبع سير الإجراء المتخذة على شكواهم، وما يصدر يحق المعتدين من عقوبات، ويجري العمل حاليا على تحديثه وتطويره بحيث يفي بأغراض الإدارة، ويضمن التفاعل مع أصحاب الحقوق.
* قامت الإدارة بزيادة الكوادر الإدارية، لمضاعفة نشاطها من القيام بجولات وزيارات ميدانية على المنشآت التجارية والخدمية التي تستخدم المصنفات الفكرية في أنشطتها، بناء على شكاوى مقدمه من أصحاب الحقوق.
* شاركت الإدارة بتقديم عدد من أوراق العمل في مجال اختصاصها في ندوات وورش عمل محلية.

*مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية*

1. تعتبر المدينة من أهم دعائم الابتكار في المملكة حيث تشتمل على مكتب البراءات السعودي القائم على الأعمال الآتية:
* يسند للمكتب نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية.
* يعتبر المكتب هو الجهة الحكومية المسئولة عن استقبال طلبات تسجيل وفحص ومنح براءات الاختراع والبراءات النباتية وشهادات النماذج الصناعية والتصاميم التخطيطية للدوائر المتكاملة في المملكة.
* جميع إجراءات المكتب تم تحويلها إلكترونياً.
* يقدم المكتب العديد من الدورات وورش العمل العامة والمتخصصة في مجالات الحماية التي تقع ضمن اختصاصاته.
* يشارك المكتب في إنشاء حلقات وصل بين الجامعات ومراكز دعم الابتكار والمراكز البحثية لتكوين شراكات لتعزيز مفهوم الابتكار ونقل التقنية.
* عدد موظفي المكتب (136) موظفاً، (122) رجال و (14) نساء، منهم (1) من حملة شهادة الدكتوراه و (27) من حملة الماجستير و (3) ماجستير في الملكية الفكرية، و (68) من حملة البكالوريوس، و (37) دبلوم وما دون.
* بلغ عدد المشاركات من المكتب في برامج التعليم عن بعد في أكاديمية الويبو خلال عامي (2015-2016م) 157 مشاركة في 11 برنامجاً.
* بلغ عدد المشاركين من المكتب في برامج المدرسة الصيفية (Summer School) ثمانية مشاركين.
1. أبرز أعمال ومبادرات المكتب: 1. تويتر @Kacst\_SPO؛ 2. نظام إلكتروني لإيداع وإدارة طلبات الحماية؛ 3. تطبيق للأجهزة الذكية؛ 4. إعداد دليل لفحص طلبات براءات الاختراع والنماذج الصناعية؛ 5. ترجمة تصنيف لوكارنو؛ 6. إعداد أدلة إجراءات إدارية؛ 7. دراسة إطلاق هوية متكاملة للمكتب (شعار وموقع خاص)؛ 8. الحصول على شهادات نظم إدارة الجودة الأيزو 9001 : 2008.
2. المبادرات الحالية:
* إعداد ترخيص وكيل براءات بالتعاون مع وزارة العدل والهيئة السعودية للمحامين (متطلب وفق النظام ولائحته التنفيذية).
* وضع برامج تدريبية في "إدارة الملكية الفكرية" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* إعداد سياسات الملكية الفكرية للمؤسسات البحثية.
* تحسين النفاذ إلى معلومات براءات الاختراع واستخدامها لتعزيز الابتكار والإبداع.
* إعداد برامج لتأهيل مدربين في مجال الملكية الفكرية.
* إعداد منصة لتبادل تقارير الفحص مع مكاتب البراءات.
* إعداد أدلة متطورة في مجال الفحص لبراءات الاختراع والنماذج الصناعية.
* إعداد محرك ترجمة (عربي-إنكليزي) في مجال براءات الاختراع.
1. أبرز الأعمال المستهدفة بين المكتب والمنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال الثنائية (2017م/2018م): 1. برامج الحصول على الماجستير بالاشتراك بين أكاديمية الويبو والجامعات والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية؛ 2. مشروع الأكاديميات الناشئة؛ 3. إعداد مناهج لتعليم الملكية الفكرية؛ 4. إعداد ترخيص وكيل براءات؛ 5. البرنامج المشترك بين الويبو والمنتدى الاقتصادي العالمي لمساعدة المخترعين؛ 6. قاعدة بيانات الويبو البيئية WIPO GREEN؛ 7. قاعدة بيانات الويبو للأبحاث WIPO Research.
2. اتفاقية التعاون بين مكتب البراءات السعودي والمكاتب الأخرى: "1" مذكرة تفاهم للتعاون في مجال براءات الاختراع بين مكتب البراءات السعودي (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية) ومكتب البراءات الأوربي (EPO) وهي في المرحلة النهائية من توقعيها؛ "2" برنامج تعاون بين المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ومكتب البراءات السعودي (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية)؛ "3" مذكرة تفاهم ما بين مكتب الملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية (SIPO) ومكتب البراءات السعودي (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية) في المملكة العربية السعودية.

*وزارة المالية*

1. تعتبر مصلحة الجمارك الجهة الممثلة لوزارة المالية وهي الركيزة الأساسية في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية كالغش التجاري أو التقليد من النفاذ إلى أراضي المملكة العربية السعودية، ولأجل ضمان سير العمل فقد قامت مصلحة الجمارك بإحداث إدارة حقوق الملكية الفكرية بعدد (30) موظفاً جمركياً بمعدل (3) موظفين في كل منفذ من منافذ المملكة العربية السعودية وتم تدريبهم وتطويرهم في مجال الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية.
2. أعمال ومبادرات مصلحة الجمارك:
* قامت مصلحة الجمارك بتدريب الموظفين والموظفات في دورات وورش العمل العامة والمتخصصة في اختصاص المصلحة في مجال الملكية الفكرية، حيث بلغ عدد المستفيدين (468) موظف.
* تعقد مصلحة الجمارك كل عامين مؤتمر خاص بحقوق الملكية الفكرية ويتم فيه دعوة المهتمين بهذا المجال.
* تعقد مصلحة الجمارك كل عامين منتدى عربي على مستوى رفيع لحقوق الملكية الفكرية ويتم دعوة المختصين بهذا المجال على مستوى الدول العربية.
* حصلت مصلحة الجمارك السعودية على جائزة التميز من قبل منظمة الجمارك العالمية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

*ديوان المظالم*

1. ديوان المظالم هي الجهة القضائية المسند لها النظر في تظلمات الأفراد على القرارات الإدارية والفصل في منازعات الملكية الفكرية من ناحيتيه التجارية والجزائية أيضاً، لكن مع حلول عام 2016 تم سلخ القضاء الجزائي إلى القضاء العام وتولت الدوائر الجزائية عملها والوظائف المسند لها، أما فيما يخص القضاء التجاري فلا يزال ديوان المظالم مختص بالنظر والفصل بها إلى أن يتم إنشاء دوائر تجارية في القضاء العام. وعلى ذلك فقد احدث الديوان مدونة قضائية تحمل جميع القضايا التي تم الفصل فيها في مجال حقوق الملكية الفكرية بشقية التجاري والجزائي وأيضاً الإداري في حال كانت الدعوى مقامة على جهة حكومية لرفضها تسجيل عمل ملكية فكرية أو شطبها لحق من سجلاتها وغيرها من الدعوى الإدارية. ومرفق رابط المدونة القضائية: http://www.bog.gov.sa/ScientificContent/JudicialBlogs/Pages/default.aspx
2. ويعتزم الديوان تطوير الكوادر القضائية في مجال تطبيق أحكام أنظمة حقوق الملكية الفكرية المختلفة، توافقاً مع توجه المملكة في "برنامج التحول الوطني 2020" بإنشاء الهيئة العامة للملكية الفكرية.
3. إن المملكة العربية السعودية قطعت خطوات متقدمة في إجراءات دمج موضوعات الملكية الفكرية الرئيسية في جهاز موحد يتمتع بالاستقلال التام مالياً وإدارياً وسيتبعها وضع استراتيجية موحدة بالتعاون التام مع منظمة الويبو.
4. تتمتع المملكة العربية السعودية بثقل اقتصادي وسياسي عالمياً، حيث تعد من أبرز الأعضاء في معظم المنظمات الدولية وأهمها ومنها ما يلي:
* مجموعة العشرون.
* الأمم المتحدة.
* جامعة الدول العربية.
* مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وهي دولة المقر)، ويضم هذا المجلس مكتب لبراءات الاختراع، وهو مكتب إقليمي يخدم دول مجلس التعاون الست.
* حركة عدم الانحياز.
* رابطة العالم الإسلامي (وهي دولة المقر).
* منظمة التعاون الإسلامي (وهي دولة المقر).
* صندوق النقد الدولي.
* المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
* منظمة التجارة العالمية.
* منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).
* منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
* منظمة الجمارك العالمية.
* المنظمة البحرية الدولية.
* منظمة السياحة العالمية.
* الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
* منظمة الصحة العالمية.
1. وإن المملكة العربية السعودية من ضمن الدول التي لا تخضع لأية قوائم أو قيود سلبية دولية في مجال التقيد باحترام حقوق الملكية الفكرية فعلى سبيل المثال المملكة ليست ضمن الدول التي تخضع للمراقبة وفقاً للقائمة السلبية الأمريكية (301) كما أنها احتلت المركز الثاني للعامين الأخيرين على التوالي في عمليات الإنفاذ على الحدود في ضبط السلع المزيفة والمغشوشة وفقاً لمنظمة الجمارك العالمية.

**الولاية المقترحة للمكتب الخارجي**2**:**

**الغرض**2**:**

*[انظر الجزء المعنون "نطاق الأنشطة المقترح"]*

**نطاق الأنشطة المقترح**2*(بما في ذلك الأنشطة الإقليمية إن وجدت[[31]](#footnote-31))***:**

1. تعمل المملكة حالياً على عدد من الاستراتيجيات لتعزيز الوصول إلى الاقتصاد المعرفي كرافد من روافد التنمية حيث تم إنشاء عدد من الجامعات في الأعوام القليلة الماضية في كافة الأقاليم وتم إنشاء عدد من المدن الاقتصادية والصناعية وحاضنات التقنية حيث أدى هذا الحراك الاقتصادي والمعرفي إلى تشجيع الجامعات والشركات الكبرى كشركة أرامكو وشركة سابك إلى إنشاء وحدات متخصصة بالملكية الفكرية تشجع على الابتكار والاختراع وحمايتها، وسيعزز ذلك من التنسيق والشراكة بينهما ليكون نموذجاً لتشجيع الشراكة والتنسيق المباشر مع المنظمة من خلال المكتب المقترح .
2. كما وضعت المملكة رؤية استراتيجية تنموية (رؤية 2030) والتي تعد نقطة تحول للمملكة حيث تهدف في جعل المملكة من أكبر الدول الاقتصادية عالمياً في المجالات الغير نفطية، وسيساهم المكتب الخارجي للويبو في تحقيق هذه الرؤية عبر النقاط التالية:
* تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
* تعزيز تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.
* المساعدة في تأسيس شركات تقنية ناشئة ذات قيمة مضافة.
* تشجيع الاستثمار الأجنبي.
* تعزيز أهمية الملكية الفكرية وآلية الاستفادة منها.

**إسهام المكتب الخارجي في تنفيذ برنامج الويبو**2**:**

1. إن المملكة مقر لعدد من المنظمات الخليجية والإسلامية الهامة كالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منظمة التعاون الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المكتب الخليجي لبراءات الاختراع وإنشاء هذا المكتب الخارجي سوف يعزز شراكات متبادلة معها ويسهل التواصل مع هذه المنظمات الهامة.
2. وإن المملكة من ضمن مجموعة الدول العشرين (G20)، وذلك سوف يسهم المكتب في تعزيز جهود المملكة بالتعاون مع الويبو من خلال التنسيق المباشر مع المكتب في طرح أية موضوعات ضمن الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية أو التحول إلى الاقتصاد المعرفي ونقلاً للتقنية والتنافسية لدى هذه المجموعة وكذلك المجموعة العربية في إطارها الإقليمي.

**المساهمة المقترحة للبلد المضيف في تشغيل المكتب الخارجي**[[32]](#footnote-32) *(مثل توفير المكاتب أو تغطية تكاليف المرافق أو الأمن)***:**

*[لم تحدد المساهمة المقترحة]*

**اقتراح بشأن فتح مكتب خارجي**[[33]](#footnote-33)

**اسم البلد الراغب في فتح مكتب خارجي:**

# تركيا

بصفة وطنية [x]  نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية [ ]

**إذا كان الاقتراح مقدم نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، فيرجى ذكر كل البلدان المعنية أو اسم المجموعة الإقليمية:**

*[يشير الاقتراح إلى أن]* المكتب الخارجي المُنتظَر في تركيا سيكون له بعدٌ إقليميٌ.

*[لم تحدد البلدان المشمولة بالاقتراح ولا البلدان المؤيدة له].*

**هل أُخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام للويبو كتابةً؟**

نعم [x]  لا [ ]

*(تنص الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "* *ينبغي لكل دولة عضو ترغب في استضافة مكتب خارجي بصفتها الوطنية، أو نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، إذا ما اتفق أعضاؤها على ذلك، أن تخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام بذلك كتابيا.")*

**مسوغات فتح مكتب خارجي**[[34]](#footnote-34)**:**

1. أعلنت الحكومة التركية في عام 2008 عن خطة عمل جعلت حماية حقوق الملكية الفكرية أحد الاهتمامات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا. وكان هذا الإعلان إيذاناً ببدء تطور جديد لنظام حقوق الملكية الفكرية.
2. وتشتمل وثائق السياسات الوطنية مثل *تقارير اللجان المتخصصة* و*الخطة التنموية الخمسية السابعة والثامنة والتاسعة* منذ عام 1995 على بيانات بخصوص الحاجة إلى إيجاد برامج لتعليم الملكية الفكرية والتدريب عليها في كليات القانون الجامعية، بل وفي الأقسام الأخرى ذات الصلة مثل أقسام الاقتصاد، والإدارة، والهندسة، والفنون، والعلوم الاجتماعية.
3. وتؤكد وثائق السياسات هذه في المقام الأول على الحاجة إلى مزيد من الأكاديميين والمهنيين العاملين في مجال الملكية الفكرية، وتوكد أيضاً على الانخفاض النسبي لمستوى الوعي العام بأمور الملكية الفكرية، وتقترح تدابير مناسبة لاتخاذها.
4. وتوجد عدة هيئات تنسيقية ورقابية تابعة للحكومة تتعامل بطريقة أو بأخرى مع حقوق الملكية الفكرية ومع تدريس الملكية الفكرية.
5. ولا تزال الهيئة التنسيقية لتحسين بيئة الاستثمار معنِيّةً طوال الوقت بتوفير المناخ المناسب للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء. وتتعامل هذه الهيئة التنسيقية بشكل مباشر مع القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وكذلك في لجنة الملكية الفكرية التقنية التابعة له. وقد أُعِدَّت إجراءات مُحدَّدة تتعلق بالجداول الزمنية ومؤشرات الأداء وخطط عمل الهيئات الحكومية المسؤولة، وذلك بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والتجار الأكثر نفوذاً في تركيا. وخضعت خطط العمل هذه للتقييم من قِبل اللجنة التوجيهية، التي تتألف أيضاً من منظمات غير حكومية وممثلين عن القطاع الخاص، قبل إرسالها إلى مجلس الوزراء.
6. ولجنة الملكية الفكرية هي إحدى اللجان التقنية التابعة للهيئة التنسيقية لتحسين بيئة الاستثمار. ولكل لجنة تقنية خطة عمل خاصة بها في إطار بيانات الهيئة وأهدافها العامة. وقد نصت خطة عمل لجنة الملكية الفكرية لعام 2010 على إجراء يهدف إلى تدريس الملكية الفكرية في الجامعات، واقترحت أن تكون دورات الملكية الفكرية إلزاميةً في الأقسام المعنية.
7. واتخذ مجلس الوزراء في عام 2009 قراراً وزارياً بإنشاء المجلس التركي للتصاميم. وأُعِدَّ مشروع ورقة عن الاستراتيجية، وبدأت مناقشته في اجتماعٍ للمجلس، وسوف تُصاغ الورقة في شكلها النهائي في المستقبل القريب.
8. وتأسست هيئة تنسيق حقوق الملكية الفكرية والصناعية بتعميم من رئيس الوزراء. ويتمثل هدفها في عدة أمور منها التنسيق بين الهيئات الحكومية ذات الصلة من أجل زيادة فعالية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتطبيقها.
9. ويترأس وكيلا وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الثقافة والسياحة مجلسَ الهيئة. ولا يتألف مجلس الهيئة من ممثلي الكيانات الحكومية فحسب، بل يضم أيضاً ممثلي القطاع الخاص، بما في ذلك الاتحاد التركي للغرف وبورصات السلع الأساسية، وهو أعلى هيئة تمثل القطاع الخاص.
10. وفي عام 2015، اعتُمدت ورقة استراتيجية وخطة عمل شاملة للملكية الفكرية تتوقع أربعة مجالات تنموية ذات أولوية فيما يتعلق بزيادة الكفاءة، والاستغلال التجاري للملكية الفكرية، والوعي، والتطور التشريعي. وتتحقق هذه الأهداف بمقتضى 51 إجراءً. وفي الوقت نفسه، اعتُمدت في عام 2015 ورقة أكثر تحديداً بشأن استراتيجية وخطة عمل للبيانات الجغرافية، وتوقعت تطوير نظام تسجيل يعمل بشكل فعال من خلال زيادة القدرات والتعزيز التشريعي.
11. وتمتلك تركيا اقتصاداً لم يتوقف عن النمو على مدى العقد الماضي. وبلغ متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %4.9 بين عامي 2002 و2013. وكان ذلك أحد أفضل الأرقام التي تحققت في العالم.
12. وتمتلك تركيا مؤسسات وهيئات حكومية وجامعات عريقة. ولديها أكثر من 160 جامعة لا تخلو مدينةُ من جامعة واحدة منها على الأقل. ويعمل كثيرٌ من المؤسسات البحثية الحكومية والخاصة في شتى المدن التركية. وقد تم تعزيز العلاقة بين الجامعات والصناعة من خلال أدوات مختلفة.
13. ولأن تركيا من البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الإجراءات التي اتخذتها لكي تصبح عضواً كامل الحقوق كانت ولا تزال تمثل حافزاً مستمراً على تحديث وتحسين تشريعاتها، وتطبيقها، بما في ذلك تلك التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية.
14. وفي هذا الإطار العام، يؤدي المعهد التركي للبراءات دوراً مهماً في الاضطلاع بالعمل المتعلق بالملكية الصناعية. ففي هذا الاقتصاد السريع النمو الذي يزداد فيه يوماً بعد يوم حجم التبادل التجاري، كان لحقوق الملكية الصناعية وطلباتها تأثير كبير على القدرة التنافسية والابتكار. فبعد تطبيق القوانين ذات الصلة بحقوق الملكية الصناعية تطبيقاً صحيحاً، يكتسي نشر المعرفة بين الدوائر المعنية أهميةً بالغةً. وفي هذا الصدد، بذل المعهد التركي للبراءات قصارى جهده بكل السبل الممكنة لتعزيز معارف الملكية الفكرية محلياً ودولياً إلى أقصى حد ممكن لا سيما في بلدان آسيا الوسطى والشرق الأوسط والبلقان.
15. وتُعتبر تركيا جسراً يربط بين الغرب والشرق. وهي أحد أنشط البلدان داخل منطقتها وخارجها، ليس من حيث حجم التبادل التجاري فحسب، وإنما أيضاً من حيث التفاعلات الثقافية والاجتماعية مع جيرانها، ولا تُستثنى الملكية الفكرية من ذلك، ليس مع بلدان الاتحاد الأوروبي فحسب، بل أيضاً مع بلدان آسيا الوسطى من خلال منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، إضافةً إلى بلدان البلقان والبحر الأسود من خلال منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (BSEC) التي تربطها بتركيا صلات وعلاقات وثيقة. وفي كلٍّ من منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، طرحت تركيا للمرة الأولى على جدول الأعمال بنوداً تتعلق بالملكية الفكرية، وقدمت مشروعات مقترحة تتعلق بالملكية الفكرية للحفاظ على أواصر التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز هذا التعاون. ولذلك عُقدت في تركيا مؤتمرات شتّى، تُعقد لأول مرة في تركيا وغيرها من البلدان. ونظراً لموقع تركيا الجغرافي، فإن لها اتصالات وثيقة مع بلدان آسيا الوسطى، والبلقان، والشرق الأوسط أيضاً من خلال عضويتها في منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم أيضاً بلداناً من المنطقة.

**الولاية المقترحة للمكتب الخارجي**2**:**

**الغرض**2**:**

*[انظر الجزء المعنون "نطاق الأنشطة المقترح"]*

**نطاق الأنشطة المقترح**2*(بما في ذلك الأنشطة الإقليمية إن وجدت[[35]](#footnote-35))***:**

1. يعُتقد بشدة أن إنشاء مكتب خارجي في تركيا من شأنه أن يجلب منافع كثيرة في إطار ولايته، وأن يُتمِّم أيضاً ما تبذله الويبو والمعهد التركي للبراءات من جهود لنشر معارف الملكية الفكرية، وزيادة الوعي، وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، ومواصلة تعزيز الابتكار والإبداع عن طريق تشجيع الانتفاع الفعال بخدمات الملكية الفكرية.
2. وسوف يكون المكتب الخارجي المُنتظَر في تركيا مُكمِّلاً لأنشطة المعهد التركي للبراءات أيضاً. فستكون المهمة الأولى التي يُكلَّف بها المكتب الخارجي هي ضمان زيادة المعرفة بأمور الملكية الفكرية بكل جوانبها وتنفيذ برامج بالتعاون مع المعهد التركي للبراءات. وينفذ المعهد التركي للبراءات في الوقت الحالي برامج تهدف في المقام الأول إلى نشر المعرفة مثل التدريب المنتظم، ومشروع هزارفن، ومشروع وادي الجامعة، ومنصة نقل التكنولوجيا. وسوف تضيف مساهمات المكتب الخارجي بخبرته ومنظوره الدولي قيمةً إلى جميع البرامج التي تُنفَّذ حالياً وإلى البرامج الجديدة.
3. وتعتبر تركيا أحد أكثر المستخدمين لنظام مدريد ونظام لاهاي ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومن المتوقع أن يؤدي التدريب المنتظم على هذه الأنظمة العالمية – الذي قد ينتهج فيه المكتب الدولي في بعض الأحيان نهجاً مُعدّاً خصيصاً لتلبية احتياجات مجتمع الأعمال – إلى زيادة استخدام أنظمة الملكية الفكرية العالمية في تركيا.
4. وإضافةً إلى دعم أنظمة الويبو العالمية للملكية الفكرية والترويج لها وتقديم أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وأنشطة التوعية، من المُتوخّى أن يولي المكتب الخارجي في تركيا أهميةً أكبر للأنشطة التعليمية المتعلقة بالملكية الفكرية. فإن مستوى الأنشطة والمساعي التعليمية المتعلقة بموضوعات الملكية الفكرية في تركيا، وإن كان قد ارتفع في السنوات الأخيرة، فإنه لم يصل إلى الدرجة المطلوبة. والأمر نفسه ينطبق على بلدان المنطقة أيضاً. ومن ثمَّ فإن تكثيف التعاون، مثلاً، مع أكاديمية الويبو في هذا الصدد سيكون أمراً حيوياً للغاية، وسوف تتضح فائدته في المرحلة الأولى لإنشاء المكتب الخارجي في تركيا.
5. والجانب الرئيسي لما يضطلع به المكتب الخارجي من عمل في تركيا سوف يكون مُكمِّلاً للبرنامج الذي تقوم على تنفيذه أكاديمية الويبو في كثير من النواحي، ولن يُكرِّر ما بُدِئَ بالفعل من برامج أو خدمات مثل دورات الويبو للتعلم عن بعد وإطلاق برنامج ماجستير في قانون الملكية الفكرية في جامعة مختارة في تركيا. وأولاً وقبل كل شيء، سوف يكون المكتب الخارجي بمثابة حلقة تصل في الأساس بين أكاديمية الويبو والمستفيدين، لأنه سوف يكون أقدر على تحديد وتعريف الاحتياجات والمتطلبات نظراً لأنه سوف يتمتع بميزة الوجود في الميدان الذي تظهر فيه الاحتياجات الفعلية، ومن ثمَّ سوف تُقدَّم الخدمات للمستفيدين على نحو أكثر كفاءة وفعالية من دون أي تكرار لبرامج الويبو ذات الصلة. ونظراً لأن المكتب الخارجي سوف يكون على اتصال دائم بالجهات الفاعلة المحلية مثل الجامعات ومكاتب نقل التكنولوجيا والمؤسسات التعليمية الأخرى ذات الصلة في تركيا، فسوف يمتلك معرفةً أعمق بأولويات أصحاب المصالح واحتياجاتهم. وهذا من شأنه أن يضمن قدرته على تلبية الاحتياجات على نحوٍ أشمل وأكثر فعاليةً دون أي ازدواج. ولا بد أن وجوده في الميدان وتعامله مع أصحاب المصالح مباشرةً سيكون أكثر فعاليةً من حيث التكلفة لأسباب كثيرة. ولا شك أن بلوغ الأهداف المحددة في البرامج مع مؤشرات أدائها في وثيقة البرنامج والميزانية الخاصة بالويبو سيكون أكثر كفاءةً وفعاليةً من حيث التكلفة في حالة تحديد الأولويات والاحتياجات محلياً من قِبل المكتب الخارجي.

**إسهام المكتب الخارجي في تنفيذ برنامج الويبو**2**:**

1. كانت ولا تزال تركيا تستفيد مما تقدمه الويبو من برامج ومساعدات. ولم توجد أي صعوبة في التواصل مع موظفي الويبو. وقد أسفرت الأنشطة التي نُفِّذت بالتعاون مع الويبو من خلال البرامج عن النجاح والرضا. ولكن يوجد دائماً مجال لتحسين البرامج التي تصممها وتنفذها الويبو. فغالباً ما تُصمَّم البرامج من قِبل الشُعَب المعنية في الويبو مثل المكتب العربي، وبعض البلدان الأوروبية والبلدان الآسيوية. وحينما تُصمَّم البرامج، بما في ذلك أدوات التنفيذ مثل حلقات العمل والوحدات التدريبية وتقديم المساعدة، قد لا تحظى الاحتياجات الجوهرية للبلدان بالتناول أو التقدير الكامل نظراً لأن بلداناً كثيرةً تكون من المستفيدين المحتملين وسوف يكون من الصعب اتباع نهج مركزي لاحتواء كل الأولويات والاحتياجات الخاصة بكل بلد على حدة. وفي الوضع الحالي الذي لا يوجد فيه سوى عدد محدود من المكاتب الخارجية في بعض البلدان، لا يمكن حل هذا التحدي على نحو فعال إلا بالتواصل المكثف مع موظفي الويبو في الشعبة المعنية والسفر إلى الميدان/ البلد المتوقع تنفيذ البرامج فيه. ويمكن التغلب على هذه التحديات على نحو فعال وبتكلفة ميسورة من خلال إنشاء مكتب خارجي في البلد الذي سوف تُقدَّم وتُنفَّذ فيه البرامج.

**المساهمة المقترحة للبلد المضيف في تشغيل المكتب الخارجي**[[36]](#footnote-36) *(مثل توفير المكاتب أو تغطية تكاليف المرافق أو الأمن)***:**

1. ما إن تتخذ الدول الأعضاء والويبو قراراً بشأن ولاية المكتب الخارجي في تركيا بالنظر إلى المزايا التي يقدمها، فسوف يُحدَّد بالاشتراك مع دوائر الويبو ما يلزم المكتب الخارجي من موارد بشرية، وموارد مالية، وبنية تحتية مادية، وموقع جغرافي (إما في أنقرة أو إسطنبول) يُمكِّنه من أداء ولايته على أفضل وجه.
2. وكان موقع تركيا، بالإضافة إلى دعمها اللوجستي والمالي لمكاتب منظمات دولية مقرها في تركيا، حافزاً لتلك المؤسسات على تفضيل تركيا لإقامة مقارها أو مكاتبها الإقليمية. ومن نافلة القول، في هذا الشأن، أن مكتب الويبو الخارجي سوف يستفيد أيضاً من هذا الدعم إذا تقرر إنشاؤه في تركيا.

**اقتراح بشأن فتح مكتب خارجي**[[37]](#footnote-37)

**اسم البلد الراغب في فتح مكتب خارجي:**

# الإمارات العربية المتحدة

بصفة وطنية [x]  نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية [ ]

**إذا كان الاقتراح مقدم نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، فيرجى ذكر كل البلدان المعنية أو اسم المجموعة الإقليمية:**

*[لا ينطبق]*

**هل أُخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام للويبو كتابةً؟**

نعم [x]  لا [ ]

*(تنص الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "* *ينبغي لكل دولة عضو ترغب في استضافة مكتب خارجي بصفتها الوطنية، أو نيابة عن مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية، إذا ما اتفق أعضاؤها على ذلك، أن تخطر رئيس الجمعية العامة والمدير العام بذلك كتابيا.")*

**مسوغات فتح مكتب خارجي**[[38]](#footnote-38)**:**

1. تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة موقعاً استراتيجياً عند نقطة التقاء آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتطل على الخليج العربي وخليج عمان. ويبلغ عدد سكان دولة الإمارات 9.3 مليون نسمة، وهي معروفة في جميع أنحاء العالم بالابتكار والإبداع والاقتصاد المفتوح. وكانت دولة الإمارات في المرتبة رقم 26 من بين 190 بلداً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017، وفي المرتبة رقم 16 من بين 138 بلداً في مؤشر التنافسية العالمي لعامي 2016-2017، وفي المرتبة رقم 41 في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2016.
2. وإن موقع دولة الإمارات المركزي بين الشرق والغرب، بين آسيا وأوروبا، وبين بلدان رابطة الدول المستقلة وأفريقيا على محور الشمال والجنوب، يمنحها سبيلاً للوصول إلى أسواق أكثر من ملياري شخص في غضون أربع ساعات بالطائرة، ويوفر بوابة مثالية للدخول إلى اقتصادات البلدان الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. وتوفر أبوظبي رحلات طيران دون توقف إلى 104 مطارات في 55 بلداً حول العالم. ويوجد في دبي، التي تبعد عن أبوظبي مسافة ساعة واحدة بالسيارة، أنشط مطار دولي في العالم به أكثر من 100 شركة طيران. وتُسيّر شركة طيران الإمارات وحدها من مركزها في دبي 3000 رحلة طيران أسبوعياً عبر شبكتها المكونة من 140 وجهة في 70 بلداً عبر قارات العالم الست.
3. وتستضيف دولة الإمارات المقر الرئيسي لوكالة الأمم المتحدة الدولية للطاقة المتجددة، ومكاتب العديد من المنظمات الدولية الأخرى، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والبنك الدولي. وعلاوة على ذلك، تُقام في دولة الإمارات فعاليات دولية كبرى، مثل مؤتمر القمة العالمي للابتكار، والقمة العالمية للحكومات، ومؤتمر القمة العالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومؤتمر القمة المعني بوسائل التواصل الاجتماعي، والقمة العالمية لطاقة المستقبل، والملتقى السنوي للاستثمار.
4. ودولة الإمارات عضو في جامعة الدول العربية، وهي إحدى الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي الذي يضم البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية. وقد طبّقت بلدان مجلس التعاون الخليجي عدداً من إصلاحات السياسات لدعم تنمية اقتصادات أكثر ابتكاراً وتنوعاً. وتُصنَّف الآن أربع دول من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ضمن أفضل 40 دولة في مؤشر التنافسية العالمي.
5. إن دولة الإمارات، استناداً إلى إنجازاتها العديدة في مجال الابتكار والملكية الفكرية، متحمسةٌ الآن أشد الحماس لتدشين مكتب للويبو يكون له تأثير تنموي كبير. وأما إنجازات دولة الإمارات في مجال الابتكار وحقوق الملكية الفكرية فيمكن تلخيصها في أربعة أركان: الاستراتيجية، والسياسة والمؤسسات، والعمليات، والنتائج.

الاستراتيجية

1. تهدف الإمارات، وفقاً لرؤيتها لعام 2021، إلى أن تكون من ضمن الدول الأكثر ابتكاراً في العالم حيث "تشكل الابتكارات والبحوث والعلوم والتكنولوجيا الركائز الأساسية لاقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية، يدفع عجلته رواد الأعمال، في بيئة أعمال محفزة، تشجع الشراكات الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص".
2. وتتكون استراتيجية الإمارات للابتكار من ثلاث ركائز رئيسية:
* بيئة داعمة للابتكار
* رواد الابتكار
* قطاعات تقود الابتكار
1. وتستند كل ركيزة من هذه الركائز إلى أساس تشريعي ومؤسسي متين لدعم حقوق الملكية الفكرية (لا سيما الركيزة التي تنهض ببيئة داعمة للابتكار).
2. وصدقت دولة الإمارات منذ انضمامها إلى المنظمة على ثمانية من المعاهدات التي تديرها الويبو:
* معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات
* معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي
* اتفاقية روما بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة
* اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية
* معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف
* معاهدة التعاون بشأن البراءات
* اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية
* اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية
1. وكانت الإمارات ثالث بلد يُصدِّق على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (المعروفة اختصاراً بمعاهدة مراكش لمعاقي البصر) في 15 أكتوبر 2014، التي دخلت حيز النفاذ في 30 سبتمبر 2016. وإضافة إلى ذلك، انضمت دولة الإمارات في الآونة الأخيرة إلى معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري التي تهدف إلى تعزيز الحقوق المالية لممثلي الأفلام السينمائية وغيرهم من فناني الأداء، فضلاً عن تمكين فناني الأداء من مشاركة المنتجين في الإيرادات المتأتية دولياً من الإنتاجات السمعية البصرية. وسوف تساهم هذه المعاهدة أيضاً في حماية حقوق فناني الأداء من استعمال أوجه أدائهم دون تصريح في وسائل الإعلام السمعية البصرية، مثل التليفزيون والسينما والفيديو.
2. وعلاوة على ذلك، انضمت دولة الإمارات إلى ثلاث وعشرين معاهدة إضافية متعددة الأطراف تتعلق بالملكية الفكرية، منها اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاق تريبس)، في 10 أبريل 1996. كما أن القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية مشمولة أيضاً في الاتفاق الاقتصادي الإقليمي المبرم بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي اعتمدته دولة الإمارات في 1 يناير 2003.

السياسات والمؤسسات

1. طبّقت دولة الإمارات عدداً من التدابير الجديدة لدعم حقوق الملكية الفكرية، وذلك باتباع أفضل الممارسات المأخوذة عن الويبو وأعضائها. على سبيل المثال، أُنشئ في عام 2016 صندوق براءات من أجل المساعدة على معالجة ما يصل إلى 200 طلب تسجيل براءة مُقدَّم من شركات مبتكرة وصناعية ناشئة، ومسابقات تجارية، ومشروعات بحثية أكاديمية قابلة للحصول على براءات.
2. كما تقوم دولة الإمارات حالياً بإنشاء وكالة لمعالجة البراءات من أجل تقليل وقت معالجة البراءات، وتقليل تراكُم الأعمال غير المُنجَزة، وخفض التكلفة، وزيادة الطلب على البراءات.
3. وفي إطار الجهود الرامية إلى تسريع عملية معالجة الطلبات، سمحت وزارة الاقتصاد أيضاً بمنح مودعي الطلبات فترة إمهال قدرها 90 يوماً لتقديم الوثائق المترجمة وموافقات الكاتب العدل. وتجري حالياً صياغة قانون ملكية فكرية جديد، مع مراعاة التعقيبات والملاحظات المُقدَّمة من مجموعة مختارة من الجامعات والشركات والمؤسسات ذات الصلة.
4. وتتعاون وزارة الاقتصاد عن كثب مع الويبو بشأن مشروع الأتمتة، وظهرت إدارة العلامات التجارية عند نشر نظام الويبو لأتمتة الملكية الصناعية (IPAS) في فبراير 2012. ومنذ ذلك الحين تقوم إدارة العلامات التجارية في دولة الإمارات باستخدام هذا النظام في الإدارة الإلكترونية لطلبات العلامات التجارية في دولة الإمارات. ويُعتبر نشر هذا النظام في دولة الإمارات أحد المشروعات الناجحة في منطقتنا كما يتضح من التعقيبات التي استقيناها من المستخدمين ومودعي الطلبات لا سيما بشأن دقة الخدمة وسرعتها وجودتها بعد نشر النظام.

العمليات

1. يعكف واضعو السياسات في دولة الإمارات، المسلحون بمؤسسات وسياسات مُحسَّنة، على تصميم وتنفيذ عمليات أفضل بشأن الابتكار والملكية الفكرية، مثل تبسيط إجراءات البراءات لجعل التأخير في تسجيل البراءات لا يتجاوز 180 يوماً، وتنفيذ نظام ذي مسارين لتسجيل البراءات من أجل زيادة تسريع منح البراءات للمنتجات الصناعية وإدخال الخدمات الذكية المتعلقة بالعلامات التجارية. وعلاوة على ذلك، تقوم دولة الإمارات حالياً بالاستثمار في بنية تحتية تكنولوجية متطورة وفي الأتمتة. وأدخلت الحكومة 13 خدمة ذكية تتعلق بالعلامات التجارية في عام 2016، ومجموعة من التدابير لدعم تمويل البراءات والعلامات التجارية. كما أنها تعزز من إمكانية النفاذ إلى المعلومات من خلال توفير قائمة شاملة بمحاميّ الملكية الفكرية وفرص المِنح أو التمويل.

النتائج

1. أسفرت هذه الجهود المتعلقة بالاستراتيجية والسياسة والمؤسسات والعمليات عن زيادة تسجيل البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية إلى أكثر من 20000 في عام 2015. وعلاوة على ذلك، كانت دولة الإمارات، كما ذكرنا آنفاً، في المرتبة رقم 41 من بين 128 بلداً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2016. وقد استغلت دولة الإمارات منشورات مثل مؤشر الابتكار العالمي لوضع خطط عمل من أجل التحسين في عدد من المجالات المتعلقة بالسياسة والمؤسسات والعمليات.

**الولاية المقترحة للمكتب الخارجي**2**:**

**الغرض**2**:**

1. تقترح دولة الإمارات إنشاء مكتب للويبو يُقدِّم خدمات الويبو وخبراتها، بما في ذلك الفرص الفريدة لتكوين كفاءات الملكية الفكرية، إلى دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان النامية في الشرق الأوسط وآسيا. وموقع دولة الإمارات الاستراتيجي، في قلب القارتين الآسيوية والأفريقية، سوف يجعلها وجهة مثالية لشركاء الويبو في هذه المناطق. وفي نهاية المطاف، سوف يؤدي مكتب الويبو في دولة الإمارات إلى إذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية وخدمات الويبو، وتعزيز البيئة التشريعية والمؤسسية للملكية الفكرية، وتكوين كفاءات أكبر لإدارة حقوق الملكية الفكرية في القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
2. ويوجد عدد من المزايا لافتتاح مكتب للويبو في دولة الإمارات. فسوف يقوم مكتب الويبو بما يلي:
* تعزيز أثر الويبو التنموي من خلال تقديم خدمة فريدة لتكوين كفاءات الملكية الفكرية إلى أعضاء الويبو في الشرق الأوسط وآسيا.
* الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة الإمارات، التي تقع في ملتقى الطرق بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، ومطاراتها الدولية المرتبطة بالكثير من الوجهات.
* زيادة مستوى الوعي والفهم بشأن حقوق الملكية الفكرية وخدمات الويبو.
* مساعدة البلدان المستهدفة على تعميق تطبيقها لمعاهدات الويبو التي اعتمدتها بالفعل وتوسيع نطاق اعتمادها لمزيد من معاهدات الويبو.
* دعم وتطوير المبادرات القائمة، مثل المكتب الجديد لفحص الملكية الفكرية في الإمارات الذي أُعلِن عنه في نوفمبر 2016.
* تعزيز النفاذ إلى بحوث الويبو وإحصاءاتها ومنشوراتها.
1. وإن دولة الإمارات حريصة أشد الحرص على إنشاء مكتب جديد للويبو، وهي على استعداد لتخصيص الميزانية اللازمة لإنشاء مكتب يحظى بظهور كبير على الساحة ويعمل بكامل طاقته (انظر القسم 5 بشأن عرض دولة الإمارات). وسوف تتمثل النتيجة النهائية في زيادة عدد تسجيلات البراءات والعلامات التجارية في البلدان المستهدفة، فضلاً عن تعزيز صورة الويبو بوصفها المؤسسة الدولية "الأولى" في تقدم خدمات داعمة لحماية الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، ووضع سياسة دولية للملكية الفكرية، وتدريب واضعي السياسات، والنفاذ إلى البيانات والمعارف، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والتنمية.

**نطاق الأنشطة المقترح**2*(بما في ذلك الأنشطة الإقليمية إن وجدت[[39]](#footnote-39))***:**

1. سوف تقوم أهداف المكتب على 3 أركان أساسية، ألا وهي: التقارب الاستراتيجي، وتعزيز السياسات والعمليات، وتحسين الوعي والكفاءة، وذلك بما يتماشى مع رسالة الويبو.

التقارب الاستراتيجي

*1) زيادة الأثر التنموي للويبو ودولة الإمارات على البلدان الأعضاء في الويبو في الشرق الأوسط وآسيا*

1. من أجل زيادة الأثر التنموي من خلال الابتكار والإبداع، سوف يقوم مكتب الويبو في دولة الإمارات بتوسيع نطاق خدماته لا ليشمل جيران الإمارات من دول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل ليشمل أيضاً البلدان النامية الأخرى الموجودة في الشرق الأوسط وآسيا. وسوف تتمتع هذه البلدان بإمكانية النفاذ الكامل إلى ما يقدمه مكتب الويبو في الإمارات من خبرات الملكية الفكرية وخدمات تكوين الكفاءات.

*2) دعم استراتيجية الابتكار الوطنية في دولة الإمارات من أجل النهوض ببيئة داعمة للابتكار، أيْ من خلال تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي*

1. إن تشريعات الملكية الفكرية في دولة الإمارات تشمل حالياً الأركان الأساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية، لكن لا تزال توجد فيها مجالات للتحسين، وقد أُلقي الضوء على بعض هذه المجالات من خلال عمليات تبادل الآراء مع أصحاب المصلحة المعنيين في الجامعات والهيئات القضائية والشركات وغيرها من المؤسسات. وسوف يساهم مكتب الويبو في دولة الإمارات بخبرات إضافية في تحديث تشريعات الملكية الفكرية في دولة الإمارات، وسوف يساعد على ضمان أن هذه التشريعات تعكس الاهتمامات الأساسية لأصحاب المصلحة الرئيسيين وتحقق في الوقت نفسه التوازن مع الأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات وأفضل ممارسات الويبو في هذا المجال.
2. وعلاوة على ذلك، تعكف دولة الإمارات حالياً على إعداد تصميم لمركز جديد للبراءات وتنفيذه، وسوف يستفيد هذا المركز استفادة عظيمة من أوجه التآزر والخبرات التي سوف يقدمها مكتب الويبو في أبوظبي.

*3) تعميق تطبيق معاهدات الويبو المعتمدة بالفعل وتوسيع نطاق تطبيقها*

1. إن دولة الإمارات وغيرها من البلدان المستهدفة المشمولة بنطاق مكتب الويبو المقترح لديها إمكانات كبيرة لزيادة الاستفادة من معاهدات الويبو المعتمدة بالفعل. على سبيل المثال، من خلال تعميق تطبيق معاهدات الويبو الثمانية المُصدق عليها بالفعل والتوسع في تطبيق هذه المعاهدات، سوف تعمل الجهات الإماراتية المعنية على رفع مستوى الوعي بخيارات تسجيل البراءات وتحقيق نتائج أقوى بشأن تسجيل البراءات. وسوف يُحقَّق هذا الهدف من خلال زيادة فعالية تقديم الخدمات المنصوص عليها في معاهدات الويبو الحالية والتدريب الملائم على كيفية الحصول على هذه الخدمات على أفضل وجه.

*4) تسريع الانضمام إلى معاهدات الويبو التي لم تعتمدها بعد دولة الإمارات*

1. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال دولة الإمارات وغيرها من البلدان التي سوف يستهدفها مكتب الويبو غير مُنضمة إلى عدد من معاهدات الويبو التي يمكن أن تكون ذات صلة وثيقة بتعزيز الابتكار والإبداع في هذه البلدان. ومن أمثلة هذه المعاهدات التي لم تعتمدها دولة الإمارات حتى الآن: نظام مدريد، ونظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم، ونظام بودابست للإيداع الدولي للكائنات الدقيقة. وسوف يساعد مكتب الويبو في دولة الإمارات على تحسين فهم البلدان المستهدفة لمبررات اعتماد هذه المعاهدات وكيفية اعتمادها، وسوف يُقدِّم التوجيه اللازم للحصول على أقصى استفادة من خدمات الويبو ذات الصلة.

تعزيز السياسات والعمليات

*5) تبسيط إجراءات البراءات والعلامات التجارية*

1. سوف تستفيد البلدان الواقعة في نطاق مكتب الويبو في دولة الإمارات من مشورة الخبراء بشأن سبل تبسيط إجراءات البراءات والعلامات التجارية في هذه البلدان، مع استلهام الأفكار من مواطن قوة النماذج القائمة التي اعتمدها أعضاء الويبو ومواطن ضعف هذ النماذج وقدرتها على التكيف. وقد قامت دولة الإمارات بالفعل بعدد من المبادرات الرامية إلى تسريع الإجراءات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، على النحو الموضَّح في استراتيجية الابتكار الوطنية. ومن خلال الدعم المُقدَّم من خبراء مكتب محلي للويبو، سوف يُجرى مزيد من التحسينات في تسجيل البراءات وغيرها من إجراءات الملكية الفكرية، مع مراعاة الدروس المستفادة من أعضاء الويبو الآخرين. ويتمثل الهدف النهائي في جعل إجراءات تسجيل البراءات على أعلى قدر من الكفاءة والفعالية بما يتماشى مع المعايير الدولية الرائدة.

*6) تيسير تسوية المنازعات*

1. سوف يُقدِّم مكتب الويبو أيضاً المعلومات والمشورة والدعم لمساعدة البلدان الشريكة على حل منازعات حقوق الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك من خلال الوساطة والتحكيم وقرارات الخبراء. وسوف يقوم، عند الاقتضاء والإمكان، بتشجيع أصحاب المصلحة وتوجيههم من أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من خدمات مركز الويبو للتحكيم والوساطة الذي يُقدِّم "حلولاً بديلةً أسرع وأوفر لتسوية المنازعات".

*7) تشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن الأمور المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لتحسين السياسة*

1. سوف يقوم مكتب الويبو بتعزيز وتنسيق مزيد من المشاورات المنتظمة بين القطاعين العام والخاص بشأن الأمور المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وذلك بناءً على ما تقوم به دولة الإمارات والحكومات الشريكة من مبادرات قائمة ترمي إلى التشاور مع القطاع الخاص والجامعات بشأن سبل تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك تشريعات حقوق الملكية الفكرية وعملية التسجيل والإنفاذ. وسوف تُنظَّم فعالية سنوية لتقييم التقدم المحرز بشأن تشريعات حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها وتحديد التدابير اللازمة لمواصلة التحسين.

تحسين الوعي والكفاءة

*8) إذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية وبدور الويبو وتعميق فهمهما وإذكاء احترامهما*

1. إن إنشاء مكتب للويبو في موقع مرموق في مدينة أبوظبي سوف يُمكِّن دولة الإمارات من توجيه رسالة قوية عن أهمية حقوق الملكية الفكرية، وأهمية الويبو والتزامها الشامل بتعزيز حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وعلاوة على ذلك، سوف يكون مكتب الويبو في الإمارات مسؤولاً عن تنظيم حملات إعلامية بشأن الملكية الفكرية، مع الاستفادة من كل الأشكال المختلفة للمنصات الإعلامية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وسوف يقوم المكتب أيضاً بتنظيم سلسلة من الأنشطة بالاشتراك مع "أسبوع الإمارات للابتكار" الذي يُعقد خلال شهر نوفمبر من كل عام، لتسليط الضوء على إنجازات الملكية الفكرية وعرض الطائفة المتنوعة من الخدمات المتاحة للحكومة والشركات والجامعات وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.

*9) تكوين الكفاءات في مجال حقوق الملكية الفكرية بالتعاون مع معهد الويبو*

1. إن الحلقات الدراسية المقترحة بشأن تكوين الكفاءات، التي تستهدف المسؤولين الحكوميين في دول الإمارات والبلدان الشريكة، سوف تغطي مجالات مثل قانون الملكية الفكرية ومؤسساتها، وعمليات حقوق الملكية الفكرية، وأفضل الممارسات المتبعة في إدارة المعارف في مجال حقوق الملكية الفكرية، والحوار بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق أقصى استفادة من معاهدات الويبو وغيرها من الخدمات. وسوف تُنظَّم دورات تكوين الكفاءات كل ثلاثة أشهر، وسوف تخضع للتقييم المنتظم من جانب المشاركين من أجل الاستمرار في تحسين توقيتها ومُلاءمتها لمقتضى الحال.

*10) تيسير التواصل وتبادل أفضل الممارسات في مجال حقوق الملكية الفكرية*

1. تؤدي دولة الإمارات بالفعل دوراً نشطاً في تعزيز تبادل المعرفة بشأن الابتكار وحقوق الملكية الفكرية، وذلك على وجه التحديد في محافل مثل "أسبوع الإمارات للابتكار" الذي يُعقد في شهر نوفمبر من كل عام. وبناء على هذه التجربة الإماراتية، سوف يزداد اتساع نطاق التواصل وتبادل المعرفة بين دولة الإمارات والبلدان الشريكة عن طريق تخصيص جلسة لتبادل أفضل الممارسات بين البلدان الشريكة خلال "أسبوع الإمارات للابتكار"، وعن طريق نشر أروع الممارسات المثلى المُتّبعة في مجال حقوق الملكية الفكرية على الموقع الإلكتروني للمكتب.

**إسهام المكتب الخارجي في تنفيذ برنامج الويبو**2**:**

*[انظر الجزأين المعنونين "الغرض" و"نطاق الأنشطة المقترح"]*

**المساهمة المقترحة للبلد المضيف في تشغيل المكتب الخارجي**[[40]](#footnote-40) *(مثل توفير المكاتب أو تغطية تكاليف المرافق أو الأمن)***:**

1. تقترح دولة الإمارات استضافة مكتب الويبو في وزارة الاقتصاد، وهو موقع راقٍ وملائم. تقع وزارة الاقتصاد في برج ليوا، منطقة المعارض، وتبعد عن المطار مسافة 15 دقيقة بالسيارة، وهي مجاورة لمنطقة السفارات الجذابة. وسوف يكون مكتب الويبو مجاوراً لإدارة الملكية الفكرية ولمركز الملكية الفكرية المُنشأ حديثاً، وذلك من أجل الحث على تحقيق أقصى قدر من التآزر.
2. وسوف يُخصَّص لمكتب الويبو مكان تبلغ مساحته الإجمالية 250 م2، بما في ذلك ساحة عمل مُجهّزة تجهيزاً كاملاً، بالإضافة إلى أثاث مكتبي، وطابعات، وهواتف وغيرها من المعدات ذات الصلة التي لا توفرها الويبو.
3. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح دولة الإمارات بدء برنامج انتداب بين وزارة الاقتصاد ومكتب الويبو الجديد، من أجل زيادة تعزيز الأثر والظهور على الساحة. فسوف تنتدب وزارة الاقتصاد اثنين من الموظفين على أساس سنوي تناوبي لدعم فريق الويبو. ويجوز أيضاً قبول عمليات انتداب أخرى من البلدان الشريكة المهتمة. وسوف يعزز الموظفون المنتدبون من معارفهم وخبراتهم في مجال الملكية الفكرية من خلال تفاعلهم اليومي مع خبراء الويبو.
4. وسوف يبلغ إجمالي الموازنة السنوية المقدرة التي سوف تُخصصها وزارة الاقتصاد لمكتب الويبو الجديد 000 314 1 درهم إماراتي أو 000 355 دولار أمريكي.

*توزيع ميزانية مكتب الويبو في دولة الإمارات*

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **توزيع الميزانية** | **درهم إماراتي شهرياً** | **دولار أمريكي شهرياً** | **درهم إماراتي سنوياً** | **دولار أمريكي سنوياً** |
| استئجار ساحة عمل مكتبية مجهزة تجهيزاً كاملاً من أجل 6 موظفين (250 م2)\* | 000 30 | 100 8 | 000 360 | 200 97 |
| الكهرباء | 000 1 | 270 | 000 12 | 240 3 |
| الهاتف والإنترنت | 000 4 | 080 1 | 000 48 | 960 12 |
| مستهلكات (ورق، حبر، إلخ) | 000 2 | 540 | 000 24 | 480 6 |
| متنوعات | 500 2 | 675 | 000 30 | 100 8 |
| ميزانية التدريب | 000 30 | 100 8 | 000 360 | 200 97 |
| **المجموع الفرعي لميزانية المكتب** | **500 69** | **765 18** | **000 834** | **180 225** |
| انتداب اثنين من موظفي وزارة الاقتصاد | 000 40 | 800 10 | 000 480 | 600 129 |
| **الميزانية الإجمالية** | **500 109** | **565 29** | **000 314 1** | **780 354** |

\* بما في ذلك الطاولات، والكراسي، والهواتف، وغيرها من المعدات ذات الصلة التي لا توفرها الويبو.

سعر صرف الدرهم الإماراتي: 0.27

1. وتبلغ الميزانية المقدرة المخصصة من قِبل دولة الإمارات لمكتب الويبو، على مدى خمس سنوات، ما يقرب من 6.9 مليون درهم إماراتي أو 1.86 مليون دولار أمريكي. ويمكن لأعضاء الويبو أن يكونوا على ثقة من الاستدامة المالية لهذا العرض، الذي يحظى بدعم حكومة الإمارات والتزامها الكاملين.

*توزيع ميزانية مكتب الويبو على مدى خمس سنوات*



[نهاية المرفق والوثيقة]

1. ترد المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (بصيغتها المبينة في الوثيقة A/55/13 Prov.) في مرفق هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إليها. [↑](#footnote-ref-1)
2. تنص الفقرة 6 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "ينبغي أن يحدّد الاقتراح [...] المغزى من المكتب الخارجي ويقترح ولايته مع بيان: أية احتياجات والأغراض والنطاق المقترح للأنشطة، بما فيها الأنشطة الإقليمية إن وجدت؛ وبيان القيمة المضافة إلى أنشطة تنفيذ برامج المنظمة، مع إيلاء عناية خاصة للاعتبارات المحدّدة في القسمين دال ***[****الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية]* وهاء *[الجوانب الجغرافية/المواقع]*". [↑](#footnote-ref-2)
3. تنص الفقرتان 10 و10(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "يجوز أن ينفّذ المكتب الخارجي أنشطة تكون مماثلة للنطاق الأساسي المحدّد في الفقرة 7، بما يتماشى مع برامج الويبو المعتمدة في مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية ويدعمها، في حال موافقة البلدان التي سيشملها المكتب الخارجي على ذلك. ولا تمسّ تلك الأنشطة بحقوق أي بلد آخر في المنطقة الإقليمية ذاتها فيما يتعلق بأنشطة برامج الويبو العادية، لا سيما على الصعيد الوطني، بما يشمل تقديم أية مساعدة قانونية أو تقنية إلى تلك البلدان مباشرة من مقر الويبو الرئيسي". [↑](#footnote-ref-3)
4. تنص الفقرة 11(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "لا يفرض تمويل المكاتب الخارجية، من غير التمويل الذي يوفره البلد المضيف أو بلد آخر يودّ الإسهام في تشغيل ذلك المكتب، أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء غير ما هو مخصّص في الميزانية العادية المعتمدة". [↑](#footnote-ref-4)
5. ترد المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (بصيغتها المبينة في الوثيقة A/55/13 Prov.) في مرفق هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إليها. [↑](#footnote-ref-5)
6. تنص الفقرة 6 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "ينبغي أن يحدّد الاقتراح [...] المغزى من المكتب الخارجي ويقترح ولايته مع بيان: أية احتياجات والأغراض والنطاق المقترح للأنشطة، بما فيها الأنشطة الإقليمية إن وجدت؛ وبيان القيمة المضافة إلى أنشطة تنفيذ برامج المنظمة، مع إيلاء عناية خاصة للاعتبارات المحدّدة في القسمين دال ***[****الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية]* وهاء *[الجوانب الجغرافية/المواقع]*". [↑](#footnote-ref-6)
7. تنص الفقرتان 10 و10(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "يجوز أن ينفّذ المكتب الخارجي أنشطة تكون مماثلة للنطاق الأساسي المحدّد في الفقرة 7، بما يتماشى مع برامج الويبو المعتمدة في مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية ويدعمها، في حال موافقة البلدان التي سيشملها المكتب الخارجي على ذلك. ولا تمسّ تلك الأنشطة بحقوق أي بلد آخر في المنطقة الإقليمية ذاتها فيما يتعلق بأنشطة برامج الويبو العادية، لا سيما على الصعيد الوطني، بما يشمل تقديم أية مساعدة قانونية أو تقنية إلى تلك البلدان مباشرة من مقر الويبو الرئيسي". [↑](#footnote-ref-7)
8. تنص الفقرة 11(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "لا يفرض تمويل المكاتب الخارجية، من غير التمويل الذي يوفره البلد المضيف أو بلد آخر يودّ الإسهام في تشغيل ذلك المكتب، أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء غير ما هو مخصّص في الميزانية العادية المعتمدة". [↑](#footnote-ref-8)
9. ترد المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (بصيغتها المبينة في الوثيقة A/55/13 Prov.) في مرفق هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إليها. [↑](#footnote-ref-9)
10. تنص الفقرة 6 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "ينبغي أن يحدّد الاقتراح [...] المغزى من المكتب الخارجي ويقترح ولايته مع بيان: أية احتياجات والأغراض والنطاق المقترح للأنشطة، بما فيها الأنشطة الإقليمية إن وجدت؛ وبيان القيمة المضافة إلى أنشطة تنفيذ برامج المنظمة، مع إيلاء عناية خاصة للاعتبارات المحدّدة في القسمين دال ***[****الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية]* وهاء *[الجوانب الجغرافية/المواقع]*". [↑](#footnote-ref-10)
11. تنص الفقرتان 10 و10(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "يجوز أن ينفّذ المكتب الخارجي أنشطة تكون مماثلة للنطاق الأساسي المحدّد في الفقرة 7، بما يتماشى مع برامج الويبو المعتمدة في مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية ويدعمها، في حال موافقة البلدان التي سيشملها المكتب الخارجي على ذلك. ولا تمسّ تلك الأنشطة بحقوق أي بلد آخر في المنطقة الإقليمية ذاتها فيما يتعلق بأنشطة برامج الويبو العادية، لا سيما على الصعيد الوطني، بما يشمل تقديم أية مساعدة قانونية أو تقنية إلى تلك البلدان مباشرة من مقر الويبو الرئيسي". [↑](#footnote-ref-11)
12. تنص الفقرة 11(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "لا يفرض تمويل المكاتب الخارجية، من غير التمويل الذي يوفره البلد المضيف أو بلد آخر يودّ الإسهام في تشغيل ذلك المكتب، أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء غير ما هو مخصّص في الميزانية العادية المعتمدة". [↑](#footnote-ref-12)
13. ترد المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (بصيغتها المبينة في الوثيقة A/55/13 Prov.) في مرفق هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إليها. [↑](#footnote-ref-13)
14. تنص الفقرة 6 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "ينبغي أن يحدّد الاقتراح [...] المغزى من المكتب الخارجي ويقترح ولايته مع بيان: أية احتياجات والأغراض والنطاق المقترح للأنشطة، بما فيها الأنشطة الإقليمية إن وجدت؛ وبيان القيمة المضافة إلى أنشطة تنفيذ برامج المنظمة، مع إيلاء عناية خاصة للاعتبارات المحدّدة في القسمين دال ***[****الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية]* وهاء *[الجوانب الجغرافية/المواقع]*". [↑](#footnote-ref-14)
15. تنص الفقرتان 10 و10(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "يجوز أن ينفّذ المكتب الخارجي أنشطة تكون مماثلة للنطاق الأساسي المحدّد في الفقرة 7، بما يتماشى مع برامج الويبو المعتمدة في مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية ويدعمها، في حال موافقة البلدان التي سيشملها المكتب الخارجي على ذلك. ولا تمسّ تلك الأنشطة بحقوق أي بلد آخر في المنطقة الإقليمية ذاتها فيما يتعلق بأنشطة برامج الويبو العادية، لا سيما على الصعيد الوطني، بما يشمل تقديم أية مساعدة قانونية أو تقنية إلى تلك البلدان مباشرة من مقر الويبو الرئيسي". [↑](#footnote-ref-15)
16. تنص الفقرة 11(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "لا يفرض تمويل المكاتب الخارجية، من غير التمويل الذي يوفره البلد المضيف أو بلد آخر يودّ الإسهام في تشغيل ذلك المكتب، أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء غير ما هو مخصّص في الميزانية العادية المعتمدة". [↑](#footnote-ref-16)
17. ترد المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (بصيغتها المبينة في الوثيقة A/55/13 Prov.) في مرفق هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إليها. [↑](#footnote-ref-17)
18. تنص الفقرة 6 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "ينبغي أن يحدّد الاقتراح [...] المغزى من المكتب الخارجي ويقترح ولايته مع بيان: أية احتياجات والأغراض والنطاق المقترح للأنشطة، بما فيها الأنشطة الإقليمية إن وجدت؛ وبيان القيمة المضافة إلى أنشطة تنفيذ برامج المنظمة، مع إيلاء عناية خاصة للاعتبارات المحدّدة في القسمين دال ***[****الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية]* وهاء *[الجوانب الجغرافية/المواقع]*". [↑](#footnote-ref-18)
19. تنص الفقرتان 10 و10(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "يجوز أن ينفّذ المكتب الخارجي أنشطة تكون مماثلة للنطاق الأساسي المحدّد في الفقرة 7، بما يتماشى مع برامج الويبو المعتمدة في مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية ويدعمها، في حال موافقة البلدان التي سيشملها المكتب الخارجي على ذلك. ولا تمسّ تلك الأنشطة بحقوق أي بلد آخر في المنطقة الإقليمية ذاتها فيما يتعلق بأنشطة برامج الويبو العادية، لا سيما على الصعيد الوطني، بما يشمل تقديم أية مساعدة قانونية أو تقنية إلى تلك البلدان مباشرة من مقر الويبو الرئيسي". [↑](#footnote-ref-19)
20. تنص الفقرة 11(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "لا يفرض تمويل المكاتب الخارجية، من غير التمويل الذي يوفره البلد المضيف أو بلد آخر يودّ الإسهام في تشغيل ذلك المكتب، أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء غير ما هو مخصّص في الميزانية العادية المعتمدة". [↑](#footnote-ref-20)
21. ترد المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (بصيغتها المبينة في الوثيقة A/55/13 Prov.) في مرفق هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إليها. [↑](#footnote-ref-21)
22. تنص الفقرة 6 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "ينبغي أن يحدّد الاقتراح [...] المغزى من المكتب الخارجي ويقترح ولايته مع بيان: أية احتياجات والأغراض والنطاق المقترح للأنشطة، بما فيها الأنشطة الإقليمية إن وجدت؛ وبيان القيمة المضافة إلى أنشطة تنفيذ برامج المنظمة، مع إيلاء عناية خاصة للاعتبارات المحدّدة في القسمين دال ***[****الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية]* وهاء *[الجوانب الجغرافية/المواقع]*". [↑](#footnote-ref-22)
23. انظر: [*http://www.eli-np.ro/*](http://www.eli-np.ro/) [↑](#footnote-ref-23)
24. *انظر:* [*http://www.weforum.org/agenda/2016/01/the-10-skills-you-need-to-thrive-in-the-fourth-industrial-revolution*](http://www.weforum.org/agenda/2016/01/the-10-skills-you-need-to-thrive-in-the-fourth-industrial-revolution) [↑](#footnote-ref-24)
25. *انظر:* [*http://www.ccapcongress.net/archives/Regional/Files/Bucharest%20Declaration.pdf*](http://www.ccapcongress.net/archives/Regional/Files/Bucharest%20Declaration.pdf)*. المؤتمر الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بشأن مكافحة التقليد والقرصنة – "إعلان بوخارست" بتاريخ 12 يوليو 2006* [↑](#footnote-ref-25)
26. انظر: <http://www.wipo.int/export/sites/www/about-wipo/ar/budget/pdf/budget_2016_2017.pdf> [↑](#footnote-ref-26)
27. تنص الفقرتان 10 و10(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "يجوز أن ينفّذ المكتب الخارجي أنشطة تكون مماثلة للنطاق الأساسي المحدّد في الفقرة 7، بما يتماشى مع برامج الويبو المعتمدة في مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية ويدعمها، في حال موافقة البلدان التي سيشملها المكتب الخارجي على ذلك. ولا تمسّ تلك الأنشطة بحقوق أي بلد آخر في المنطقة الإقليمية ذاتها فيما يتعلق بأنشطة برامج الويبو العادية، لا سيما على الصعيد الوطني، بما يشمل تقديم أية مساعدة قانونية أو تقنية إلى تلك البلدان مباشرة من مقر الويبو الرئيسي". [↑](#footnote-ref-27)
28. تنص الفقرة 11(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "لا يفرض تمويل المكاتب الخارجية، من غير التمويل الذي يوفره البلد المضيف أو بلد آخر يودّ الإسهام في تشغيل ذلك المكتب، أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء غير ما هو مخصّص في الميزانية العادية المعتمدة". [↑](#footnote-ref-28)
29. ترد المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (بصيغتها المبينة في الوثيقة A/55/13 Prov.) في مرفق هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إليها. [↑](#footnote-ref-29)
30. تنص الفقرة 6 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "ينبغي أن يحدّد الاقتراح [...] المغزى من المكتب الخارجي ويقترح ولايته مع بيان: أية احتياجات والأغراض والنطاق المقترح للأنشطة، بما فيها الأنشطة الإقليمية إن وجدت؛ وبيان القيمة المضافة إلى أنشطة تنفيذ برامج المنظمة، مع إيلاء عناية خاصة للاعتبارات المحدّدة في القسمين دال ***[****الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية]* وهاء *[الجوانب الجغرافية/المواقع]*". [↑](#footnote-ref-30)
31. تنص الفقرتان 10 و10(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "يجوز أن ينفّذ المكتب الخارجي أنشطة تكون مماثلة للنطاق الأساسي المحدّد في الفقرة 7، بما يتماشى مع برامج الويبو المعتمدة في مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية ويدعمها، في حال موافقة البلدان التي سيشملها المكتب الخارجي على ذلك. ولا تمسّ تلك الأنشطة بحقوق أي بلد آخر في المنطقة الإقليمية ذاتها فيما يتعلق بأنشطة برامج الويبو العادية، لا سيما على الصعيد الوطني، بما يشمل تقديم أية مساعدة قانونية أو تقنية إلى تلك البلدان مباشرة من مقر الويبو الرئيسي". [↑](#footnote-ref-31)
32. تنص الفقرة 11(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "لا يفرض تمويل المكاتب الخارجية، من غير التمويل الذي يوفره البلد المضيف أو بلد آخر يودّ الإسهام في تشغيل ذلك المكتب، أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء غير ما هو مخصّص في الميزانية العادية المعتمدة". [↑](#footnote-ref-32)
33. ترد المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (بصيغتها المبينة في الوثيقة A/55/13 Prov.) في مرفق هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إليها. [↑](#footnote-ref-33)
34. تنص الفقرة 6 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "ينبغي أن يحدّد الاقتراح [...] المغزى من المكتب الخارجي ويقترح ولايته مع بيان: أية احتياجات والأغراض والنطاق المقترح للأنشطة، بما فيها الأنشطة الإقليمية إن وجدت؛ وبيان القيمة المضافة إلى أنشطة تنفيذ برامج المنظمة، مع إيلاء عناية خاصة للاعتبارات المحدّدة في القسمين دال ***[****الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية]* وهاء *[الجوانب الجغرافية/المواقع]*". [↑](#footnote-ref-34)
35. تنص الفقرتان 10 و10(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "يجوز أن ينفّذ المكتب الخارجي أنشطة تكون مماثلة للنطاق الأساسي المحدّد في الفقرة 7، بما يتماشى مع برامج الويبو المعتمدة في مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية ويدعمها، في حال موافقة البلدان التي سيشملها المكتب الخارجي على ذلك. ولا تمسّ تلك الأنشطة بحقوق أي بلد آخر في المنطقة الإقليمية ذاتها فيما يتعلق بأنشطة برامج الويبو العادية، لا سيما على الصعيد الوطني، بما يشمل تقديم أية مساعدة قانونية أو تقنية إلى تلك البلدان مباشرة من مقر الويبو الرئيسي". [↑](#footnote-ref-35)
36. تنص الفقرة 11(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "لا يفرض تمويل المكاتب الخارجية، من غير التمويل الذي يوفره البلد المضيف أو بلد آخر يودّ الإسهام في تشغيل ذلك المكتب، أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء غير ما هو مخصّص في الميزانية العادية المعتمدة". [↑](#footnote-ref-36)
37. ترد المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية (بصيغتها المبينة في الوثيقة A/55/13 Prov.) في مرفق هذه الوثيقة لتيسير الرجوع إليها. [↑](#footnote-ref-37)
38. تنص الفقرة 6 من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "ينبغي أن يحدّد الاقتراح [...] المغزى من المكتب الخارجي ويقترح ولايته مع بيان: أية احتياجات والأغراض والنطاق المقترح للأنشطة، بما فيها الأنشطة الإقليمية إن وجدت؛ وبيان القيمة المضافة إلى أنشطة تنفيذ برامج المنظمة، مع إيلاء عناية خاصة للاعتبارات المحدّدة في القسمين دال ***[****الاستدامة المالية واستمرارية الميزانية]* وهاء *[الجوانب الجغرافية/المواقع]*". [↑](#footnote-ref-38)
39. تنص الفقرتان 10 و10(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "يجوز أن ينفّذ المكتب الخارجي أنشطة تكون مماثلة للنطاق الأساسي المحدّد في الفقرة 7، بما يتماشى مع برامج الويبو المعتمدة في مجموعة بلدان أو مجموعة إقليمية ويدعمها، في حال موافقة البلدان التي سيشملها المكتب الخارجي على ذلك. ولا تمسّ تلك الأنشطة بحقوق أي بلد آخر في المنطقة الإقليمية ذاتها فيما يتعلق بأنشطة برامج الويبو العادية، لا سيما على الصعيد الوطني، بما يشمل تقديم أية مساعدة قانونية أو تقنية إلى تلك البلدان مباشرة من مقر الويبو الرئيسي". [↑](#footnote-ref-39)
40. تنص الفقرة 11(ثانيا) من المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية على ما يلي: "لا يفرض تمويل المكاتب الخارجية، من غير التمويل الذي يوفره البلد المضيف أو بلد آخر يودّ الإسهام في تشغيل ذلك المكتب، أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء غير ما هو مخصّص في الميزانية العادية المعتمدة". [↑](#footnote-ref-40)